اقتصاديات ما بعد الحرب: المشاكل الاقتصادية وسياسات الانعاش والاستقرار للمدة 2000 - 2019 " العراق انموذجاً "

Post-war economics: economic problems, recovery and stability policies for the period 2000-2019 "Iraq as a model"

معلومات البحث:
- **تاريخ الاستلام**: 06-09-2021
- **تاريخ ارسال التعديلات** : 16-09-2021
- **تاريخ قبول النشر**: 24 – 09 -2021

الباحث: عمر حواس حسن
جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد
موصل , العراق
Omer Hawas Hassan
College of Administration & Economics / University of Mosul, , Mosul, Iraq
omar.bap101@student.uomosul.edu.iq

أ.م.د. ابراهيم اديب ابراهيم
جامعة الموصل / كلية الادارة والاقتصاد
موصل , العراق
Dr. Ibrahim Adeeb Ibrahim
College of Administration & Economics / University of Mosul , Mosul, Iraq
Ibrahim_adeeb@uomosul.edu.iq

المستخلص:

يتناول البحث اقتصاديات ما بعد الحرب: المشاكل الاقتصادية وسياسات الانعاش والاستقرار لاقتصادات ما بعد الحرب مع اشارة للعراق لمدة 2000- 2019، إذ يوضح المصطلحات المتعلقة باقتصاديات ما بعد الحرب، وأهميتها لدى المنظمات الدولية التي غالبا ما تلجأ للتدخل من أجل تحقيق السلام في مناطق النزاع، كما يتطرق للدوافع المفضية للحرب، والعوامل التي تقف ورائها، ويقف البحث على أهم الآثار الاقتصادية للنزاع، والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان في مرحلة ما بعد النزاع وذلك من أجل تحديد أفضل السبل لمعالجتها، يتضمن البحث اربعة المباحث تناول المبحث الأول بعض المصطلحات المتعلقة باقتصاديات ما بعد الحرب بينما يتناول المبحث الثاني الآثار الاقتصادية للنزاع، أما المبحث الثالث فتتناول سياسات الانتعاش والاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع، اما المبحث الرابع فتناول النمو الاقتصاد ومؤشرات الاصلاح الاقتصادي في العراق، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: اقتصادات ما بعد الحرب، سياسات الانعاش، النمو الاقتصادي، النزاع.

Abstract:

The research deals with post-war economics: economic problems, recovery and stability policies for post-war economies with a reference to Iraq for the period 2000-2019, as it clarifies the terms related to post-war economics, and its importance to international organizations that often resort to intervention in order to achieve peace in conflict areas, It also deals with the motives leading to war, and the factors that stand behind them, and the research stands on the most important economic effects of the conflict, and the economic problems faced by countries in the post-conflict phase in order to determine the best ways to address them. The war, while the second topic deals with the economic effects of the conflict, while the third topic deals with recovery and stability policies in the post-conflict phase, and the fourth topic deals with economic growth and indicators of economic reform in Iraq, and the research ended with a set of conclusions and recommendations.

Keywords: post-war economies, recovery policies, economic growth, conflict.

المقدمة:

تعاني البلدان التي تمر في مرحلة التعافي من آثار الصراعات العنيفة من نقص شديد في الموارد المادية والبشرية التي تطلبها متطلبات إعادة الإعمار، واستئناف النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى التشوهات التي يخلفها الصراع ومنها التشوهات الاقتصادية مثل انخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع معدلات البطالة، والتشوهات الاجتماعية مثل انتشار الفقر وشيوع الجريمة، وتراجع مستويات التعليم.

إلى جانب هذه التشوهات فإن كثيرا من حالات الصراع تنتهي بانهيار الأنظمة السياسية وسقوط الحكومات، وهذا يعني إضافة أعباء إضافية تتطلب دعما ماديا وبشريا مثل استعادة الإدارة، ودعم الانتخابات، ومراقبة وتعزيز حقوق الإنسان، وتسريح الجنود وإعادة دمجهم، وإصلاح قدرات قطاع الأمن. ثم هناك إعادة التأهيل الاجتماعي، الذي يشمل العودة إلى الوطن، وإعادة توطين اللاجئين الداخليين والخارجيين، وإعادة تأهيل التعليم، والإصلاح والرعاية الصحية، ومساعدة الأطفال المنكوبين بالحرب، ومساعدة ضحايا الحرب.

وفي مواجهة مثل هذه التحديات تتزايد الحاجة للتدخل المباشر سواء من قبل السلطات الحاكمة أو المنظمات الإنسانية أو المنظمات الدولية وفي مقدمتها البنك وصندوق النقد الدوليين، وقد لا يقتصر التدخل على تقديم الدعم المادي بل يتعداه إلى تقديم الاستشارات والتوجيهات الخاصة بالسياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية والتعليمية والمؤسساتية وغيرها من المجالات ذات الصلة بإعادة تدوير عجلة النشاط الاقتصادي مجددا.

مشكلة البحث:

ان العراق تعرض الى صراعات وازمات متتالية اثرت بشكل كبير على جميع القطاعات لذلك يتطلب حزمة اجراءات لانعاش اقتصاده.

أهمية البحث:

بالرغم من الإصلاح الاقتصادي في تحقيق تعافي البلدان التي خرجت من الصراعات وهي تحاول استعادة ظروفها الطبيعية واستثمار مواردها المادية والبشرية مجددا، فإن الدراسات التي تتناول سياسات الإصلاح الاقتصادي في هذ البلدان قليلة للغاية، إذ يتجنب الكثير من الباحثين تناول البلدان التي تشهد صراعا مسلحا أو التي لا زالت قريبة عهد بصراع مسلح بسبب تأثير عوامل عدم الاستقرار على المتغيرات الاقتصادية ما يجعل التنبؤ بها وتوجيهها صعبا إن لم يكن متعذرا، وعليه يمكن عد الدراسات التي تتصدى لمثل هذا الدور على درجة من الأهمية ليس للبلدان التي خرجت من صراع وإنما لكثير من الجهات والمنظمات الدولية التي تحرص على دعم الدول والحكومات المتشكلة في مرحلة ما بعد الصراع كجزء من السياسات التي تستهدف تعزيز السلم والأمن العالمي وتقليل الأزمات في مختلف مناطق العالم.

هدف البحث:

يسعى البحث لتقديم رؤية اقتصادية حول فاعلية سياسات الإصلاح الاقتصادي في معالجة المشكلات الاقتصادية وغير الاقتصادية في مرحلة ما بعد الصراع وتأثيرها في النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وذلك من أجل الاستفادة منها في صياغة برامج إصلاح اقتصادية تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق بشكل خاص والدول الخارجة من الصراع بشكل عام.

فرضية البحث:

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان الخارجة من الصراع لها أهداف غير اقتصادية بالإضافة للأهداف الاقتصادية، مثل ارتباط معالجة البطالة باستجلاب الأيدي العاملة المسرحة من القوات المسلحة، وارتباط الانفاق الحكومي بإعمار المناطق المتضررة من الصراع، وارتباط الإصلاح المالي بتغيير الفلسفة الاقتصادية للحكومة، وهذا يجعل من تأثيرها في النمو الاقتصادي ضعيفا في المدى القصير لكن في المدى المتوسط والبعيد يكون أكثر وضوحا.

منهجية البحث:

يعتمد البحث بالدرجة الأساس المنهج الوصفي في تحليل المشاكل والتحديات التي تواجه البلدان الخارجة من حرب أو نزاع مع الاشارة الى وضع الاقتصادي العراقي في مدة الدراسة، ومن ثم بيان السياسات الضروري لمواجهة هذه التحديات وتحقيق الانعاش والاستقرار الذين يمنعان نشوب الحرب مجددا ويعززان من فرص الأمن والسلام المستدام.

هيكلية البحث:

تضمن البحث اربعة المباحث تناول المبحث الاول المفاهيم والمصطلحات المتعلقة باقتصاديات مابعد الحرب بينما تناول المبحث الثاني الاثار والمشاكل الاقتصادية للنزاع، أما المبحث الثالث فتناول سياسات الانعاش والاستقرار بعد النزاع، اما المبحث الرابع فتناول مقارنة الاقتصاد العراق في ضوء مؤشرات الدراسة، وانتهى البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول: بعض المصطلحات المتعلقة باقتصاديات ما بعد الحرب

من الضروري الوقوف على بعض المصطلحات المستعلمة في الدراسة، وتحديد المقصود منها، وانعكاس ذلك على اتجاهات البحث في الرسالة ومن أهم هذه المصطلحات:

1) **مفهوم النزاع:** يعد النزاع من الظواهر الطبيعية ويأخذ أوجهاً كثيرة، إذ إنه قد يكون ذا طابع سلمي وقد يكون ذا طابع مسلح، وقد يكون واضحا أو قد يكون غير واضح. ويمكن وصف النزاع بأنه "حالة أو وضع تقوم فيه جماعة من البشر بالاشتباك في نوع من التعارض الواعي مع جماعة أخرى أو أكثر من جماعة على أساس أن الجماعات المناوئة تبدو أنها تسعى إلى أهداف لا تقبلها الجماعة الأخرى، فالنزاع هو نوع من التعامل حول قيم ودعاوي بشأن الموارد والسلطة أي أن النزاع ينطبق على التفاعل الذي يحدث بين البشر مع بعضهم البعض، فهو أكثر من التنافس، الذي هو أبسط صور النزاع، ومن صور النزاع المعقدة، الأزمة والتوتر والحرب. أما معهد هايدلبرغ الدولي لبحوث النزاع فيعرف النزاع على أنه "تصادم المصالح (اختلاف في المواقف) على القيم الوطنية على الأقل بين طرفين من الجماعات المنظمة والدول ومجموعة من الدول، والمنظمات التي هي

مصممة على السعي نحو تحقيق مصالحها ونصرة قضاياهم، والنزاع هنا يمثل حالة تنافسية لأطراف النزاع التي تدرك مسبقا عدم التوافق بينها في المواقف المستقبلية تجاه قضايا معينة، ويكون كل واحد من الأطراف مضطرا لاتخاذ موقف غير متوافق مع مصالح الطرف الآخر، وهذا يشير إلى البعد التنافسي في تعريف النزاع بوصفه شكلا من أشكال سلوك الأفراد والجماعات التي تتنافس على أهداف متقاطعة، أو تتنافس على الموارد المحدودة. وبهذا المعنى فإن النزاع وهو حالة الخلاف بين طرفين أو أكثر حول قضية أو قضايا عديدة، بحيث يتشكل عقد بين الأطراف المتصارعة بعدم إمكانية الانفاق في وجهات النظر بشكل سلمي عن طريق المفاوضات وتبادل وجهات النظر والحوارات والتفاهمات، مما قد يجعل الحل لدى طرف أو لدى كل الأطراف يتحدد باللجوء الى قوة السلاح لحسم الأمر، فضلا عن الوسائل الأخرى(الأنباري، 2020، 201 – 224).

2) **ما بعد النزاع:** لقد أصبح تعريف مفهوم ما بعد النزاع أكثر صعوبة مع الابتعاد عن الحروب واسعة النطاق بين الدول بوجود الاستسلام الرسمي، ووقف الأعمال العدائية عن طريق التفاوض، ومحادثات السلام التي تليها معاهدات السلام. فاليوم، غالبًا ما تكون النزاعات داخلية وأصغر حجما لكنها طويلة الأمد، فضلاً عن ذلك لا تنتهي الأعمال العدائية في كثير من الأحيان باتفاق سلام لوجود جماعات مفسدة لها مصلحة في إطالة أمد النزاع، وإخراج العملية التفاوضية عن مسارها نحو السلام، ومن ثم فإن البلدان الخارجة من الحرب تفهم بشكل أفضل على أنها دول منخرطة في جهود تحقيق السلام. وتتضمن عملية ما بعد النزاع عددًا من الخطوات الانتقالية تسمى "معالم السلام" وتشمل(Brown *et al*., 2011, 4):

1. وقف الأعمال العدائية والعنف.
2. توقيع اتفاقيات سياسية / سلام.
3. تسريح المقاتلين السابقين ونزع سلاحهم وإعادة دمجهم.
4. عودة اللاجئين.
5. إرساء أسس دولة فاعلة.
6. بدء المصالحة والتكامل المجتمعي.
7. بدء الانتعاش الاقتصادي.

يستعمل البعض مصطلح "ما بعد النزاع" للإشارة إلى مرحلة ما بعد الحرب، حيث يعد البعض مصطلح ما بعد النزاع مضللا، ليس فقط لأن النزاع عنصر متأصل في جميع المجتمعات، ولكن لأن العنف غالبًا ما يستمر في المجتمعات بعد قبول تسوية سلمية. مثل هذا العنف سواء كان بدوافع سياسية (كما في أفغانستان) أم تجلى بشكل أساسي في صورة جريمة عامة (غواتيمالا) يمثل عقبة رئيسة أمام الحكم الرشيد بالمعنى الواسع. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن عدد الوفيات الناجمة عن العنف في السنوات الخمس الأولى بعد اتفاق السلام كان تقريبًا نفس المعدل السنوي خلال الحرب. إن الجمع بين الواقع العنيف والمضامين اللاعنفية في اللغة المستعلمة من قبل وكالات المعونة الدولية يمكن أن ينتج عنه تشوهات خطيرة في الاعتراف بالمشاكل وتوقعات الحلول. على سبيل المثال، هل ستختار الوكالات التي تعمل في "مجتمع ما بعد الحرب" وضمن "برامج ما بعد الحرب" بسهولة المشاريع المصممة للحد من العنف، أم تختار التركيز البرامجي على "سيادة القانون" الذي لا يستوعب سوى بُعد صغير من مشكلة العنف (Wang *et al*., 2005, 1-2).

3) **اقتصاد النزاع:** هو "نظام لإنتاج وتعبئة وتخصيص الموارد للحفاظ على العنف التنافسي الراسخ، بشكل مباشر وغير مباشر"(Eaton *et al*., 2019, 4).

4) **الدول الهشة والمتأثرة بالحرب:** إن تعريف "الدول الهشة والمتأثرة بالحرب" (FCAS) يفتقر إلى توافق في الآراء، إذ تستعمل معظم وكالات التنمية المصطلح لوصف الفشل الأساسي للدولة في أداء الوظائف الضرورية لتلبية الاحتياجات والتوقعات الأساسية للمواطنين. وهذا يشمل ضمان الأمن الأساسي، والحفاظ على القانون والعدالة، وتوفير الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. وتعرف وزارة التنمية الدولية البريطانية (2005) الدول الهشة على أنها "تلك التي لا تستطيع فيها الحكومة تقديم وظائف أساسية لغالبية شعبها، بما في ذلك الفقراء. ويستعمل مصطلح "الهشاشة" أو "حالات الهشاشة" بشكل متزايد، لشمول حالات الهشاشة التي لا تحددها طبيعة وحدود الدول حصريًا، أو حالات الهشاشة التي قد توجد داخل الدول غير الهشة(McIntosh & Buckley, 2015, 2).

5) **بناء السلام في حالات ما بعد الحرب:** تنتهي الحرب بانتصار عسكري من جانب واحد، لكن التسوية السلمية لا تشمل الطرف المهزوم أو السكان المرتبطين به. فالعديد من الأسباب الأصلية للنزاع لا يتم حلها ولا يوجد إطار رسمي لما يجب أن يكون أساسًا لإعادة بناء المجتمع، مثال على ذلك أفغانستان (ما بعد طالبان). في هذا النوع من المواقف، يكون النزاع جزءًا لا يتجزأ من حالة ما بعد الحرب. إن معالجة القضايا السياسية العالقة أمر بالغ الأهمية لتحسين الأمن وظروف الانتعاش الاقتصادي. ولا توجد صيغ سهلة أو جاهزة لتحقيق ذلك، باستثناء قاعدة عملية واحدة، هي أن يكون اختيار تدخلات الحكومة مدركًا لاحتمالية تأثيرها على النزاعات السياسية التي لم يتم حلها بعد(Wang *et al*., 2005, 4).

الدوافع الاقتصادية للحرب:

ينشأ الخطر العام للنزاع في المجتمع من سلسلة من عوامل الخطر، ويختلف توازن عوامل الخطر من بلد إلى آخر، ومن

ثم، فإن الخطوة الأولى في منع النزاع هي تحليل المخاطر الكلية إلى مكوناتها ومن ثم بذل أقصى جهد للحد من تلك المخاطر التي تعد أكثر أهمية وأكثر قابلية للمعالجة السياسية(Collier, 2000, 16). وبناء على عوامل تتعلق بالدوافع العامة والدوافع الخاصة وفشل العقد الاجتماعي والتدهور البيئي، تم اقتراح أربع فرضيات اقتصادية لشرح الحرب في الدول(Stewart, 2002, 342-343):

1. **فرضية الدافع الجماعي**: بما أن الحرب داخل بلد ما تتكون أساسًا من قتال بين الجماعات، فإن الدوافع الجماعية والاستياء والطموح يوفران الدافع للحرب. إذ يمكن تقسيم ذلك إلى مجموعات بناءً على الموقع الجغرافي أو الطبقة أو المعتقدات الثقافية أو الدينية. ولا تستحق الاختلافات الجماعية النضال من أجلها إلا عندما تكون هناك اختلافات مهمة أخرى بين المجموعات، خاصة في توزيع وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية. في ظل هذه الظروف، من المرجح أن تسعى المجموعات المحرومة للتعويض عن الحرمان. فإذا كانت العلاجات السياسية مستحيلة، فقد يتحولون إلى الحرب، وهنا يكون عدم الرضا الناجم عن الاختلافات الجماعية (يسمى عدم المساواة الأفقية) هو السبب الرئيس للحرب.
2. **فرضية الدوافع الخاصة**: الحرب تجلب الفوائد للأفراد، باستثناء التكلفة التي يمكن أن تلهم الناس للقتال. فقد يصبح الشباب غير المتعلم على وجه الخصوص جنودًا كلما وفرت الحرب لهم فرصًا للنهب والنقص والمساعدات وتجارة الأسلحة والإنتاج غير القانوني والاتجار بالمخدرات والماس والأخشاب وغيرها من السلع، فعندما يكون هناك القليل من الفرص البديلة بسبب الدخل المنخفض والعمالة السيئة، فإن احتمالية اندلاع الحروب كثيرة، وبناءً على " فرضية الجشع"، قد تكون مدة الحرب ومدة الحرب أطول.
3. **فرضية فشل العقد الاجتماعي**: تنبع هذه الفرضية من الرأي القائل بأن الاستقرار الاجتماعي يقوم على عقد اجتماعي مفترض بين الشعب والحكومة، وطالما توفر الدولة الخدمات وتوفر ظروفًا اقتصادية معقولة (العمالة والدخل)، سيقبل الناس سلطة الدولة، لكن مع ركود الاقتصاد أو تدهوره، وتدهور خدمات الدولة، ينهار العقد الاجتماعي ويؤدي إلى العنف، لذلك من المتوقع أن تؤدي المستويات المرتفعة والنمو المستدام للفقر وانخفاض خدمات الدولة إلى النزاع.
4. **فرضية الحرب الخضراء**: تشير هذه الفرضية إلى أن التدهور البيئي هو السبب الجذري للفقر والنزاع. على سبيل المثال، قد تؤدي زيادة الضغط السكاني وانخفاض الإنتاجية الزراعية إلى نزاعات على الأراضي. وقد يؤدي نقص المياه إلى نشوب نزاعات. هذه الفرضيات الأربعة ليست متعارضة. على سبيل المثال، يعتبر النزاع في السودان مثالًا على عدم المساواة الأفقية (الناس في الجنوب في فقر) كما توجد مصالح خاصة قوية لإدامة النزاع.

العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية للنزاع:

أ- **الموارد الطبيعية:** تظل العلاقة بين ثروة الموارد الطبيعية وبداية النزاع أو مدته موضوعًا محل نقاش كبير في علم الاقتصاد. إذ تربط مجموعة من العلماء ندرة الموارد بالنزاع. ووفقًا لهذا المنظور المالثوسي الجديد، فإن الموارد المتضائلة تعني حوافز مكثفة للنزاع. في المقابل هناك منظور معاكس يرى أن وفرة الموارد تدعو إلى النزاع. إذ قد يمثل مخزون الموارد الطبيعية جائزة تستحق القتال من أجلها، ويمكن استعمال الموارد التجارية المكتسبة على هذا النحو لتمويل النزاع (المستمر). فضلاً عن ذلك، قد يؤدي سوء إدارة أو سرقة ريع الموارد، أو الأضرار البيئية الناجمة عن استخراج الموارد على نطاق واسع، إلى زيادة الشكاوى. لكن هناك منظور ثالث يؤكد أن العلاقة بين الموارد والنزاع، يتباين بتباين أنواع الموارد، وهي مشروطة بالعديد من العوامل الأخرى، بما في ذلك السياق المؤسسي والأنظمة Humphreys, (2005, 508-537). إن العلاقة بين الموارد والنزاع هي علاقة (غير خطية) تأخذ شكلاً مقلوباً مقلوب للحرف U بين الموارد والنزاعات، إذ يزداد خطر نشوب حرب أهلية مع ارتفاع الموارد لاسيما إذا تجاوزت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي 35% Nillesen & Bulte, (2014, 75).

من الناحية السياسية، يطلق على النزاع على الموارد بلعنة إدارة الموارد إذ يزيد النزاع على الموارد من احتمال وقوع حرب أهلية واضطرابات اجتماعية، قد يكون هذا جزئيًا بسبب ارتفاع توقعات المجتمع فيما يتعلق بالثروة من الموارد الطبيعية وما يتبعها من ضعف الأداء الاقتصادي للحكومة الذي يسبب "انفجارا سياسيا" لأن نخبة صغيرة من المواطنين غالبًا ما تحتفظ بثروة مرتفعة للغاية، بينما تقع فئات المجتمع أخرى في الفقر(International Alert, 2009, 17).

ب- **الكثافة السكانية:** إن خطر النزاع المسلح يزداد في البلدان ذات الضغط السكاني المرتفع، إذ يزداد الضغط على الموارد على افتراض بقاء العوامل الأخرى نفسها. ويتضمن مفهوم الضغط السكاني عدة جوانب مختلفة. وينصب تركيز مالثوس التقليدي على النمو السكاني، فالأمر المقلق هو أن النمو السكاني السريع سوف يتجاوز نمو دخل الموارد الطبيعية. وفي نهاية المطاف يتجاوز عدد السكان القدرة الإنتاجية للموارد الطبيعية (Dixon & Eds, 1998, 421). وهناك عدد قليل من المقارنات المنهجية والدراسات التجريبية حول العلاقة السببية بين الضغط السكاني والحرب والنزاع المسلح. وقد تناولت بعض الدراسات بإيجاز مشكلة السكان من خلال تضمين مقياس واحد أو أكثر للضغط السكاني في نموذج أكثر عمومية. وبشكل عام، يبدو أنهم توصلوا إلى نتائج تؤيد

المالتوسية الجديدة. فقد توصل (Tir & Diehl, 2001) إلى أهمية النمو السكاني وتأثيره الإيجابي على إمكانية نشوب حرب بين الدول، في حين أن الكثافة السكانية ليس لها مثل هذا التأثير. وتوصل (Hauge & Ellingsen, 2001) إلى أن الكثافة السكانية العالية تزيد قليلاً من احتمال نشوب نزاعات محلية. كما توصل Collier, (Hoeffler & 1998) أن النمو السكاني أو الكثافة السكانية خلال الحرب الأهلية لم يكن لهما تأثير كبير على شدة النزاع (Urdal, 2005, 417- 434).

ج- **النزاع و سوق العمل:** إن احد الاسباب الاقتصادية التي تؤدي النزاع هي البطالة، إذ يمكن أن يكون للنزاع تأثير سلبي على العمالة بسبب الأسواق غير المستقرة، وانخفاض مستويات الإنفاق العام، وانخفاض الواردات الرئيسة للأنشطة الإنتاجية، كما تؤثر النزاعات الداخلية بشكل عام على جانب الطلب في أسواق العمل، مع انهيار الاستثمار الخاص والعام. وينتج عن ذلك بطالة عالية ومستمرة. من ناحية أخرى، تؤثر النزاعات عبر الحدود بشكل عام على جانب العرض، فغالبًا ما يؤدي النزاع إلى زيادة كبيرة في الأنشطة غير الرسمية (Informal Economy). وذلك لأن الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم الرسمية يسعون للبقاء على قيد الحياة من خلال الإنتاج والتبادل غير الرسميين(Strachan, 2017, 2).

د- **التطرف الديني:** ظهر التطرف الديني كعامل خطر للصراع العنيف. وغالبًا ما يتم استهداف المدنيين باستخدام الانتحاريين أحيانًا. العراق وباكستان أمثلة معروفة كما تم تحديد التطرف الديني كأحد أسباب الصراع في الصومال (African Development Report, 2008, 6).

ه- **السياسة والصراع**: يمكن أن يتخذ الصراع العنيف شكل حرب داخل الدولة، حيث تقاتل الفصائل لتأسيس شروط نظام سياسي جديد، أو يمكن أن يحدث داخل حدود ترتيب سياسي قائم. شهدت بلدان جنوب إفريقيا هذين الشكلين من أشكال الصراع العنيف. منذ أوائل التسعينيات ، كانت هناك حروب أهلية في موزمبيق وأنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. تميل الصراعات واسعة النطاق إلى اتخاذ طابع إقليمي، حيث اشركت دولًا أخرى في المنطقة دون حروب معلنة رسميًا بين الدول أو معارك مباشرة بين جيوش الدول. كما كان هناك عنف سياسي كبير في جنوب أفريقيا وليسوتو وزيمبابوي وبدرجة أقل زامبيا وزنجبار(www.eisa.org).

المبحث الثاني: الآثار والمشاكل الاقتصادية للنزاع

اولاً: الاثار الاقتصادية للنزاع:

يتسبب النزاع بجملة مالآثار الاقتصادية السلبية التي تنعكس على مجمل الأداء الاقتصادي للبلد ومن أهم هذه الآثار ما يأتي:

أ) تأثير النزاع في الفقر

يؤدي النزاع إلى زيادة مستويات الفقر من خلال الحد من النمو الاقتصادي وتدمير آليات إعادة التوزيع، حسب Collier إن النزاع الذي يمتد لسبع سنوات يقلل الدخل بنسبة 15% ويزيد الفقر بنسبة 30%. على مستوى الأسرة، يمكن أن يؤدي النزاع إلى فقدان رأس المال المادي والبشري. فقد يتم تدمير أو سرقة المنازل والأراضي والماشية والأصول الإنتاجية الأخرى، كما تؤدي الوفيات والإصابات والعجز والصدمات التي يتعرض لها أفراد الأسرة إلى انخفاض الدخل 100% بينما ترتفع أسعار المواد الغذائية، مما يترك العديد من الأسر تكافح أو غير قادرة على شراء المواد الأساسية. إلى جانب الآثار التي يسببها النزاع على الأسواق ورأس المال البشري ومن ثم يمكن أن يترك النزاع البلدان في حالة فقر مزمن (Moyer *et al*., 2019, 24).

ب) تأثير النزاع على الاستثمار

يتمثل المخزون الرأسمالي للاقتصاد في أصوله المتراكمة من البنايات السكنية، والمصانع والمعدات الموجودة في وقت ما و التي تضيف إلى القوة الإنتاجية للاقتصاد، وتعد الزيادات في مخزون رأس المال المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي. وحسب المدرسة النيوو كلاسيكية تشير نظرية النمو إلى أن التغييرات في مخزون رأس المال تأتي من مصدرين: الاستثمار والاندثار. وتؤثر الحرب الأهلية على مخزون رأس المال بطريقتين. أولاً يقلل النزاع الداخلي من المخزون الحالي لرأس المال عبر استهداف المباني السكنية والطرق والجسور والموانئ والمصانع وتدميرها من قبل الجيوش المتنافسة اثناء الحرب. وثانيا يتأثر مستوى رأس المال أيضًا بمرور الوقت بالتغيرات في الاستثمار ومعدل الاستهلاك، فمن أجل نمو مخزون رأس المال، يجب أن يتجاوز مستوى الاستثمار في صيانة وتوسيع المخزون الرأسمالي معدل ادثار المخزون الحالي، ولأن الحرب الأهلية تزيد من معدل الاستهلاك وتقلل من الاستثمار، فإن النمو في المخزون الرأسمالي يتوقف، ومن ثم، فإن الحرب الأهلية تقلل من مستوى رأس المال ومعدل نموه (Imai & Weinstein, 2000, 3-5).

ج) تأثير النزاع في النمو الاقتصادي

يمكن أن تؤثر الحرب الأهلية على النمو الاقتصادي من خلال قنوات عدة منها: خفض مخزون رأس المال المادي من خلال تدمير البنية التحتية، فضلاً عن خفض الاستثمار في رأس المال نتيجة هرب رأس المال، وتقليل المدخرات وزيادة عدم اليقين. ومن المرجح أيضاً أن تؤدي زيادة عدم اليقين إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالطريقة نفسها، يمكن أن ينخفض مخزون رأس المال البشري بسبب الحرب الأهلية إذ يُقتل الناس ويهاجر المتعلمون والماهرون، وينخفض مستوى التدريب بسبب تحويل الموارد لخوض الحرب. من المرجح أن تؤدي الحرب الأهلية، وخاصة تلك القائمة على أساس عرقي، إلى تدمير رأس المال الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية والسياسية الضرورية لتعبئة الموارد واستعمالها لتحقيق النمو الاقتصادي. فضلاً عن انخفاض تراكم الموارد، يمكن للحرب الأهلية أن تعطل بشكل مباشر توظيف الموارد الحالية، وتقلل من الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي. كل هذه العوامل يمكن أن تؤدي أيضًا إلى انخفاض عامل الانتاجية

الكلية التي تعد المحرك الاساس للنمو الاقتصادي وفقا لنظرية النمو الداخلي(– Bremponga & Corley, 2005, 270 311).

هناك عدد من الدراسات التي سعت لتقدير تأثير النزاع على النمو الاقتصادي. مثل دراسة (Collier, 2007 & Hoeffler) التي توصلت إلى أن كل عام من النزاع يؤدي إلى إبطاء نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2%، مع زياد نسبة الانفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 18% أثناء الحرب وبعدها. ودراسة (Polachek & Sevastianova, 2010) التي توصلت إلى أن تأثير النزاع على النمو يكون أكبر بالنسبة للنزاعات عالية الكثافة (تقاس بالوفيات) وكذلك في الدول غير الديمقراطية والبلدان منخفضة الدخل والبلدان في إفريقيا. كما تشير النتائج التي توصلوا إليها إلى أن النزاع يحد من النمو بشكل أكبر على المدى القصير، إذ تتعافى الاقتصادات من الآثار السلبية على المدى الطويل. وجد (Imai & Weinstein, 2000) أن الحروب الأهلية واسعة الانتشار تكلف خمسة أضعاف تكلفة النزاعات الداخلية الضيقة (McIntosh & Buckley, 2015, 8). وهناك مجموعة كبيرة من الأبحاث التي توصلت إلى أن الحروب الأهلية لها تأثيرات إجمالية كبيرة ومهمة على مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج المحلي الإجمالي والتجارة، وظهرت المزيد من الأدلة مؤخرا حول قنوات هذا التأثير المخل، إذ أظهرت عدد من الدراسات الحديثة أن انعدام الأمن الذي ينتشر عن طريق العنف يمكن أن يخلق الكثير من الزيادات في تكاليف العمالة والنقل. على سبيل المثال، وجدت دراسة عن الانتخابات الرئاسية الكينية في سنة 2007 أن العنف الانتخابي أدى إلى ارتفاع تكاليف العمالة بنسبة 70%. وجدت دراسة أخرى أن انعدام الأمن الذي سببه القراصنة الصوماليون في خليج عدن والمحيط الهندي أدى إلى زيادة تكاليف الشحن بنحو10% (Mullere & Tobias, 2016, 4). وقد نظرت دراسة (Cerra & Saxena, 2008) في مجموعة متنوعة من الأزمات السياسية و المالية فتبين أن الانتاج ينخفض بنسبة 6% في البداية في المتوسط خلال الحروب الأهلية. ويمكن تعويض نصف الخسارة بعد أربعة أعوام، ولكن تبقى نسبة 3% من الخسائر التراكمية حتى بعد مرور عقد من الزمن. أما دراسة (Muller, 2004) فتقديرها أكثر صرامة، إذ تبين أن الناتج المحلي الإجمالي يتراجع بحوالي 18% في المعدل (الإسكوا، 2015، 14-15).

وتشير الأدلة، إلى أن النمو الاقتصادي المستدام مستحيل ما دامت الحرب مستمرة. ولكي يتوسع الإنتاج، يحتاج الاقتصاد إلى المزيد من رأس المال والعمالة ورأس المال البشري. لكن الاستثمار الإنتاجي يتضاءل أثناء الحرب، وخاصة الاستثمار الخاص. وعادة ما يتم تحويل المدخرات، إلى الدولار أو الذهب، وهي ليست منتجة بشكل مباشر. كما يتم إهمال البنية التحتية ومن ثم تتدهور، وقد تتضرر أيضًا كنتيجة مباشرة للحرب نفسها. وتصبح روابط التجارة والنقل غير مؤكدة ومكلفة، مما يحد من التجارة، ويتم تحويل الموارد العامة إلى المجهود الحربي، وتبقى الاستثمارات مؤجلة حتى يعم السلام. وتميل المستويات التعليمية و المهارة إلى الانخفاض أثناء الحرب مع انخفاض معدلات الالتحاق بالمدارس وهجرة الأشخاص الماهرين. وتؤدي القيود على التجارة وعلى سعر الصرف إلى الحد من نشاط الشركات(Haughton, 2001, 231-232).

د) تأثير النزاع في البنية التحتية

إن تدمير البنية التحتية هو واحد من أكثر الآثار المرئية للنزاع العنيف. استراتيجيا، فالميلشيات قد تستهدف بشكل مباشر النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية أو البنية التحتية البيئية (المياه والطاقة والنفايات والصرف الصحي) ما ينجم عن ذلك مشاكل اقتصادية وفي مجال التنمية البشرية وهذا يرفع تكلفة الإنتاج ويثبط الاستثمار. كما أن تضرر البنية التحتية للنقل لا يؤخر حركة السلع فقط، ولكن يؤخر أيضا المساعدات الغذائية المهمة وتأهيل البنية التحتية للمياه والصرف الصحي ما يثير القلق بشكل خاص لأنها مرتبطة بشكل مباشر مع الأمراض المعدية وتوفير الغذاء(Sowers *et al*., 2017). المشكلة الأكثر خطورة هي أنه خلال الحرب كان هناك عادة ندرة في الإنفاق على إنشاء البنية التحتية، وهذا الإرث من الإهمال هو المهم الذي يجب معالجته. وهذه سمة من سمات العديد من البلدان الأقل نمواً إذ استمر نقص الانفاق اللازم لتغطية النفقات الدورية في بعض البلدان عشرين عاما على الأقل (Haughton, 2001, 238).

هـ) تأثير النزاع في التضخم

يعد التضخم المرتفع (بنسبة 20% سنوياً أو أكثر) في زمن الحرب أمراً مفروغاً منه تقريباً، على الرغم من أن التضخم المفرط (معدلات أعلى من 100%) نادر نسبياً، باستثناء حالات حديثة في كمبوديا ونيكاراغوا وأوغندا. ويتم تفسير التضخم السريع الواضح والمباشر خلال الحرب، بقيام الحكومات بطباعة النقود لدفع نفقاتها، بما في ذلك نفقات القوات المسلحة المتضخمة، بينما تواجه في الوقت نفسه صعوبة في زيادة الضرائب والإيرادات الأخرى. ونتيجة لارتفاع معدلات التضخم يقلل الجمهور حيازاته من العملة المحلية ويتحول إلى الدولار، لذلك فإن معظم الاقتصادات التي مزقتها الحرب يتم تحويلها إلى دولة (باستثناء إثيوبيا الغريبة، إذ كان التضخم مقيدًا نسبيًا، بشكل أساسي).

لأن الجمهور يمتلك كميات كبيرة بشكل متزايد من العملة المحلية يحد الاعتماد العام المنخفض على العملة المحلية من نطاق السيادة المالية للحكومة. كما أن الطلب على العملة المحلية غير مستقر للغاية، لأن احتمالية التحول من وإلى العملة المحلية كبيرة للغاية. ومن ثم، فإن التضخم الذي يحدث هو تضخم نقدي بحت، مع وجود القليل من مكونات القصور الذاتي أو عدم وجودها. على سبيل المثال، يقدر فيشر أن الفارق الزمني بين إصدار النقود والتضخم الناتج هو 18-24 شهرًا في الولايات المتحدة، ولكنه كان من 3 إلى 4 أشهر في روسيا في منتصف التسعينيات. ويعد هذا التباطؤ القصير أمرًا

طبيعيًا عندما يكون التضخم مرتفعًا، الجانب الإيجابي هو أن الانخفاض في عرض النقود يترجم بسرعة كبيرة إلى انخفاض التضخم ما يجعل كلفة خفض التضخم منخفضة للغاية. فإذا تمكنت الحكومة من خفض عجز الميزانية غير الممول بمقدار متواضع نسبيًا ربما بنقطة مئوية واحدة أو نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي فلن تحتاج إلى اللجوء إلى التمويل النقدي. مع زيادة طفيفة في المعروض النقدي، ستتوقف الأسعار (بالعملة المحلية) عن الارتفاع بسرعة، وسيعود الجمهور مرة أخرى إلى العملة المحلية بدلا من الدولار، مما يزيد من حدة التضخم. ومن الأمثلة الواضحة على هذه العملية في العمل حالة فيتنام إذ انخفض التضخم من 487% في عام 1986 إلى 35% بحلول عام 1989 عندما قلصت الحكومة بشدة إنفاقها. حدثت تخفيضات مذهلة في أماكن أخرى، على سبيل المثال، انخفض معدل التضخم في نيكاراغوا من متوسط معدل سنوي قدره 3328% خلال المدة 1987-89 إلى 17% خلال المدة 1992-1994. انخفض التضخم في كمبوديا (مقاسا بمعامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي) من 114.5% في عام 1993 إلى 0.5% في عام 1994. وقد حدث معظم هذا الانخفاض في غضون بضعة أشهر فقط، خلال مدة ولاية الحكومة المؤقتة. تساعد السهولة التي يمكن بها خفض التضخم في تفسير الحقيقة المدهشة بأن معظم الاقتصادات التي كانت سلمية حديثًا قد نجحت في خفض التضخم إلى مستويات متواضعة للغاية في غضون بضع سنوات (Haughton, 2001, 238-239).

و) تأثير النزاع في السكان

تتغير مستويات السكان أثناء الحرب، إذ تنخفض بشكل واضح بسبب وفيات المعارك، أو بسبب المجاعة والمرض وتدمير الخدمات الصحية. ولقد سجل فرانسيس ستيوارت والباحثون في جامعة أكسفورد أنه بين عامي 1960 و 1995 مات ما يقرب من 18.5 مليون شخص بسبب الحروب و النزاعات الداخلية نصفهم تقريبا في أفريقيا وأكثر من 80% في البلدان منخفضة الدخل بشكل عام، ومع ذلك، من المرجح أيضًا أن يؤدي النزاع إلى زيادة معدلات الخصوبة. إن الآثار المترتبة على هذه التغيرات الديموغرافية الناجمة عن الحرب بالنسبة لمعدلات النمو هي غير واضحة ولم تكن حتى الآن موضع اهتمام للبحث العلمي. وبعيدًا عن التركيبة السكانية، قد يؤثر النزاع على دور العمل في الإنتاج من خلال تشوهات أسواق العمل. ففي موزمبيق، على سبيل المثال، استعملت المقاومة الوطنية الموزمبيقية (RENAMO) العمل القسري بينما في سيراليون، استعمل "القادة المدنيون" في الجبهة المتحدة الثورية (RUF) العمل القسري في "مزارع الدولة". في أسوأ الحالات، يمكن العودة للعبودية، كما حدث في ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية أو ما حدث في بورما وليبيريا والسودان في العصر الحديث. فضلاً عن المعاناة الإنسانية، من المحتمل أن يكون لتقويض أسواق العمل آثار سلبية على الكفاءة الاقتصادية(Humphreys, 2003, 9).

ز) تأثير النزاع في تعبئة الإيرادات المنخفضة

تتدافع الحكومات أثناء الحرب لزيادة الإيرادات من أجل تمويل المجهود الحربي. يحدث هذا في وقت تتضاءل فيه القاعدة الضريبية، بسبب التباطؤ في النشاط الاقتصادي، وأيضًا بسبب عدم سيطرة الحكومة على جميع أجزاء البلاد. ويتمثل الرد المعتاد في رفع معدلات الضرائب، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تضييق القاعدة الضريبية مع تفشي التهرب كما حدث مؤخرًا في موزمبيق. وبسبب انخفاض الأجور الحقيقية وقلة الموارد اللازمة للترفيع الإداري تميل القدرات الإدارية إلى التدهور ويفتح الطريق أمام انتشار الفساد. قد تؤدي الإجراءات القسرية والتعسفية مثل تكديس الجيش في المنازل إلى إضعاف الثقة في أي شكل من أشكال الحكومة. هذه هي خصائص العديد من الأنظمة الضريبية في البلدان الاقل نمواً، ولكنها تحدث بقوة خاصة في البلدان الخارجة من الحرب(Haughton, 2001, 240-241).

ح) تأثير النزاع على اللاجئين والنازحين

يمكن للعنف أن يؤدي إلى انتشار واسع النطاق للنزوح البشري، والذي بدوره يمكن أن يحدث التأثيرات الإقليمية والعالمية المزعزعة للاستقرار. في الواقع، فإن عدد الأشخاص الذين يفرون من عنف الحرب الأهلية أكبر بكثير من عدد القتلى على مستوى العالم من خلال الحروب الأهلية، في المتوسط يهاجر 600000 شخص بلدهم خلال الحرب الأهلية، حوالي 80% من هؤلاء اللاجئين يعودون بعد عام انتهاء النزاع، ولكن 10% لم يعُدْ بعد مرور عقد من السلام. في المتوسط تستضيف البلدان المجاورة لمناطق النزاع الأهلي 11000 لاجئ، وأحيانا يتجاوز عدد اللاجئين هذا المعدل بكثير، فمثلا تستضيف باكستان أكثر من 1.5 مليون من اللاجئين الافغان. ووفقا لمفوضية اللاجئين أكثر من 50 مليون شخص هم الآن لاجئون أو نازحون داخليًا وتقدر التكاليف المترتبة على ذلك بنحو 93 مليار دولار أمريكي، فضلا عن احتمالية تسبب تدفقات اللاجئين بهذا النطاق بزعزعة استقرار بلدان أو مناطق بأكملها Mueller, 2016, (Tobias & 4).

ط) تأثير النزاع في التعليم ورأس المال البشري

إن النزاع له تأثير سلبي على كل من المخزون المتبقي من رأس المال البشري فهو يقلل من مخزون أولئك الذين لديهم تعليم رسمي ومنتج للمهارات بسبب الإصابة والوفاة والهجرة. وقد يحفز أيضًا بعض المحترفين على الالتحاق بالقتال، إذ يفقدون بعض ما حصلوا عليه مسبقًا من المهارات المهنية خلال سنوات القتال. كما ان النزاع يؤثر على ظروف تكوين رأس المال البشري واستبداله من خلال تقليل الوصول إلى التعليم و التدريب. فلقد قدرت إحدى الدراسات أن 104.5 مليون طفل خارج المدارس في جميع أنحاء العالم يعيشون في البلدان المتضررة من النزاع أو في مرحلة التعافي منه. ويمكن أن تكون خسارة الكادر التعليمي أثناء النزاع كبيرة جدًا. على سبيل المثال في رواندا، تم قتل أكثر من ثلثي معلمي

المدارس الابتدائية والثانوية أو هجروا، بينما كان النظام التعليمي في كمبوديا محرومًا تمامًا من أي تدريب ويخلو من المدرسين المتمرسين وكان لذلك تأثير سلبي دائم على الإنجازات التعليمية للأجيال المتأثرة، تأثير حاد بشكل خاص على التعليم الثانوي في كمبوديا. ومع ذلك، فإن التخفيضات في الإنفاق التعليمي العام تؤدي إلى تدهور الجودة، وقد أكدت دراسة من قبل الأمم المتحدة للتربية والتعليم وبيانات التعليم الخاصة بمنظمة للتربية والتعليم و الثقافة (اليونسكو) لدول النزاع بين 1980 و 1997 أن النظم التعليمية شهدت انخفاضا حادا في الإنفاق اثناء الحرب، بسبب التحول في الإنفاق الحكومي لصالح الجيش قدر هذا الانخفاض في الإنفاق على التعليم بنسبة 3.1% إلى 3.6% سنويا (UNDP, 2008, 30).

وغالبًا ما تؤدي الحرب إلى تدمير المدارس وإغلاقها، مما يجعل من الصعب أو المستحيل على الطلبة النازحين الذهاب إلى المدرسة بسبب نقص الوثائق أو الحاجة إلى العمل أو نقص الخدمات التعليمية. فقد يتوقف الأطفال أيضًا عن الذهاب إلى المدرسة بسبب اختطافهم كجنود أو ببساطة لأن مغادرة المنزل أمر خطير. ومن المحتمل أيضًا أن يكون التعرض للحرب والعنف له اثره السلبي على الأطفال الذين يظلون مسجلين بسبب الإجهاد والصدمات النفسية(Moyer *et al*., 2019, 25-26).

ي) أثر الحرب على دول الجوار

عادةً، تمتد الآثار الاقتصادية للحرب إلى البلدان المجاورة، وتشير الدراسات إلى أن الحرب الأهلية في بلد مجاور تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بصورة مباشرة وغير مباشرة. أما الأثر المباشر، فينتج من الأضرار الجانبية، إذ قد تدمر المعارك البنى الأساسية ورؤوس الأموال في البلدان المجاورة. وأما الأثر غير المباشر، فينجم عن زيادة المخاطر في نظر المستثمرين المحتملين، ما قد يحول الاستثمار الأجنبي المباشر عن البلدان المجاورة السلمية .وتبيّن الدراسات أيضا أن الحرب الأهلية لها آثار سلبية على النمو القصير الأمد في البلد المعني والبلدان المجاورة له. وبسبب التكامل الاقتصادي الإقليمي والآثار المضاعفة، قد تنتقل الآثار غير المباشرة إلى أبعد من حدود البلدان المجاورة. فبالنسبة للبلدان التي تقع في دائرة نصف قطرها 800 كم، وجدت الدراسات أن وقوع حرب أهلية في البلد نفسه يرتبط بانخفاض في النمو الاقتصادي قدره 16.48%، في حين يرتبط نشوب حرب أهلية إضافية في بلد مجاور بتراجع قدره 5% أو 30% من الأثر الأول. ويعني ذلك أن الأثر الذي يقع على بلد في منطقة فيها ثلاثة حروب أهلية أو اكثر قد يعادل الأثر الذي يقع على بلد يعيش هو نفسه حرباً أهلية وتؤدي النزاعات في بلد ما إلى زيادة خطر انتقال التوتر إلى البلدان المجاورة(الإيسكوا، 2015، 19).

ك) تأثير النزاع في الإنتاج الزراعي

يقلل النزاع الإنتاج الزراعي ويضعف من كفاءة ذلك الانتاج. فقد يتسبب النزاع بنزوح على نطاق واسع بين المزارعين هربا من القتل وانعدام الأمن كما قد تتحول العديد من الأسر من زراعة المحاصيل الأكثر ربحية التي تتطلب المزيد من الاستثمار إلى زراعة الكفاف التي تنتج محاصيل منخفضة المخاطر، وتقلل من الاستثمار الذي يمكن أن يزيد من القدرة الإنتاجية. كما يؤدي النزاع إلى نقص في العمالة الزراعية بسبب تشريد العمال أو إصابتهم أو وفاتهم، وقد تصبح المدخلات الرئيسة مثل البذور أو الأسمدة أكثر تكلفة أو يصعب الحصول عليها(Adelaja & George, 2019).

ل) تأثير النزاع في بطالة الشباب

يبدو أن وجود بطالة وعمالة ناقصة شديدة، خاصة بين الشباب الذكور تؤدي لزيادة مخاطر النزاع. وقد أشار العديد من المراقبين إلى أن خطر عدم الاستقرار وعنف النزاع في البلدان النامية مرتفع بسبب التكوين الديموغرافي للسكان، لا سيما ارتفاع نسبة الشباب، وفقا Urdal في البلدان إذ يشكل الشباب 35% من إجمالي السكان البالغين، يزداد خطر النزاع، مع تساوي جميع العوامل الأخرى بنسبة 150% مقارنة بالدول التي يشكل فيها الشباب 17% فقط من السكان البالغين، كما هو الحال في معظم البلدان المتقدمة. وتوضح معظم الأبحاث حول العنف لدى الشباب أن ما يسمى ب "تضخم الشباب" وحده ليس هو المهم. بل المهم هو نقص الفرص الاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الكامنة للشباب والرجال، والعوائق السياسية التي تواجهها والتي تزيد من مخاطر العنف في الغالب ولكن النساء أيضًا، محبطات بسبب افتقارهن إلى الاعتراف الاجتماعي ونقص التعليم وفرص العمل. هذا يتركهم منفصلين، وفي كثير من الحالات، عرضة لذلك التجنيد، سواء من قبل المتمردين أو الجيوش الحكومية، فقط لتأمين سبل العيش(UNDP, 2008, 21).

ثانياً: المشاكل الاقتصادية في مرحلة ما بعد النزاع

في المتوسط تنمو اقتصادات ما بعد النزاع بشكل أسرع من المعتاد لأنها تتعافى بسرعة من الضرر الذي لحق بها أثناء النزاع. ومع ذلك، يختلف الأداء بشكل كبير، حيث لا تمر بعض المجتمعات الخارجة من النزاع بانتعاش اقتصادي سريع. ويشير هذا التباين إلى أن الأداء خلال مدة ما بعد النزاع حساس بشكل خاص لخيارات السياسة. وقد توصلت دراسات حديثة إلى أن التعافي السريع بعد النزاع يحدث في المجتمعات الأكثر تطورًا، لكن عواقب النزاع تستمر لمدة أطول بكثير وتكون أكثر حدة في المجتمعات الأقل نموًا. علاوة على ذلك، حتى في حالة وجود نمو اقتصادي سريع بعد النزاع، فإن الأداء الاقتصادي سيختلف عبر القطاعات. ويعزى السبب الأكثر ترجيحًا للانتعاش الاقتصادي السريع إلى المساعدة الدولية. كما أن وجود المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية في أوضاع ما بعد النزاع يمكن أن يعيق الانتعاش الاقتصادي. إن ربط المساعدات بالسلع والخدمات من قبل الجهات المانحة بدلاً من تحفيز الاقتصاد المحلي من خلال تحريك الجهاز الإنتاجي، والميل إلى الاعتماد على المساعدات الدولية بدلاً من الاعتماد على بناء القدرات المحلية والاعتماد عليها هي أمثلة للحالات

التي يمكن أن تعيق بها المساعدات الانتعاش الاقتصادي(Strachan, 2017, 4).

أ) الأداء الاقتصادي الضعيف

إن النمو الاقتصادي للبلدان الخارجة من النزاع يقلل من خطر تجدد النزاع المسلح، كما يقلل خطر النزاع، وقد وجدت إحدى الدراسات أن معدل النمو في بلدان النزاع في السنوات الخمس قبل النزاع، بما في ذلك حالات تكرار النزاع، كان في المتوسط 0.5% فقط أقل بكثير من المتوسط 2% في البلدان التي ظلت سلمية. وتختلف معدلات النمو بشكل كبير عبر البلدان الخارجة من النزاع . بعضها سريع النمو بينما يعاني الآخرون من تأخر في النمو. وفقا للتقديرات تبلغ مخاطر تجدد النزاع 40% في البلدان التي يبقى معدل نموها الاقتصادي منخفضا على مدار 10 سنوات في أعقاب الحرب الأهلية، بينما تنخفض احتمالية تجدد النزاع إلى 25% أي بمعدل 10% في المتوسط خلال المدة نفسها، وأحد التفسيرات للعلاقة الإيجابية بين النمو الاقتصادي وتقليل مخاطر تجدد النزاع هو أن النمو يحفز خلق فرص العمل، مما يقلل من المظالم التي تفضي إلى النزاع المسلح، كما ترتبط شرعية حكومات ما بعد النزاع ارتباطًا وثيقًا بالأداء الاقتصادي للبلد، فحيث يكون الانتعاش الاقتصادي قويًا و الحكومات قادرة على تقديم الخدمات الأساسية، فسوف تتمتع الحكومة عمومًا بدعم شعبي كبير. ومن الواضح أن قدرة الحكومات في مرحلة ما بعد النزاع على توليد النمو الاقتصادي تحكمها درجة التدمير المرتبط بالنزاع (من بين أمور أخرى). وتشير الأدلة أن البلدان التي عانت من نزاعات مسلحة أقل تدميراً عادة ما تكون معدلات النمو لديها بعد انتهاء النزاع مرتفعة. بينما في البلدان الخارجة من نزاع طويل جدا ومدمر تسجل أحيانًا معدلات نمو سلبية لمدة تصل إلى ست سنوات بعد انتهاء الحرب، مما يجعلها عرضة بشكل خاص لتجدد النزاع (UNDP, 2008, 18).

ب) اقتصادات الظل

تتميز اقتصادات الظل بالأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج الأطر التي تنظمها الدولة ولا تخضع للتدقيق من قبل مؤسسات الدولة. وهي تشمل الاقتصادات القتالية، ولكنها تتجاوزها. والفاعلون الرئيسيون هنا هم النخب من رواد الأعمال الذين يستغلون الوضع الناتج عن مزيج من فساد الحكم الضعيفة والحدود التي يسهل اختراقها بغرض الربح. حتى أنهم قد يشتركون عبر خطوط العدو لإجراء صفقات تجارية مربحة . على سبيل المثال، على الرغم من أن تجار النقل كانوا من الداعمين الأساسيين لحركة طالبان في أفغانستان، إلا أن رواد الأعمال هؤلاء كثيراً ما يقوضون الحصار الاقتصادي الذي تفرضه طالبان على هزارا من خلال إبقاء الشبكات التجارية مفتوحة.

تشمل اقتصادات المواجهة الأنشطة التي يتبناها السكان المدنيون كوسيلة للتأقلم والبقاء على قيد الحياة في غياب الخدمات التي تقدمها الحكومة والتوظيف في القطاع الرسمي. على سبيل المثال، يعد إنتاج العناصر البسيطة مثل الأواني والأثاث والأدوات وإنتاج الطعام وطبخه وبيعه من أنشطة البقاء الشائعة جدًا .في أفغانستان بحلول نهاية التسعينيات كان حوالي 20 في المائة من السكان يعتمدون على الخشخاش (لإنتاج الأفيون) لكسب عيشهم. وتوضح تجارة الأفيون بوضوح التداخلات بين اقتصادات القتال والظل والتكيف لأنها "في الوقت نفسه سلعة للنزاع وسلعة غير مشروعة ووسيلة للبقاء.

تعمل اقتصادات القتال والظل على تعقيد الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب بعدة طرق. أولاً، قد تحد من نافذة الفرصة السياسية لإحداث تغيير في السياسة بعد الحرب. في كثير من الأحيان، يكون المنتفعون من الحرب هم المنتصرون أيضًا. فهم قادرون على استعمال ثروتهم المتراكمة وقوتهم للتأثير على شروط اتفاقيات السلام لصالحهم (كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي ليبيريا في عهد تشارلز تيلور) أو لتقويض الاتفاقات التي يرونها غير مواتية (على سبيل المثال، الجبهة الثورية المتحدة(RUF) في سيراليون بعد اتفاق لومي للسلام 1999). في كثير من الأحيان أيضًا، يصبح المقاتلون السابقون جزءًا من الحكومات الانتقالية المكلفة بالإشراف على تنفيذ السلام والانتعاش الاقتصادي بعد النزاع، ولا تتوافق مصالحهم دائمًا مع أهداف الأنظمة المالية الشفافة أو العدالة الاقتصادية أو غيرها من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الرفاهية العامة وتعافي الاقتصاد الوطني، وفي بعض الحالات، يمكن أن يتجاوز الحجم الهائل للأرباح غير المشروعة المتاحة للنخب الحاكمة في مدة ما بعد النزاع تمويل المانحين، مما يقلل من نفوذ المانحين للإصلاح، ويضعف العائدات الجمركية، وبذلك فهي لا تقوض قدرات الإيرادات فحسب، بل تقلل أيضًا من التمويل المتاح للدولة لإعادة بناء البنية التحتية وتعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية، مع تعزيز القاعدة الاقتصادية لمنافسي الدولة (UNDP, 2008, 39).

ج) تراجع القطاع الخاص

إن تأثير الحرب الأهلية على أداء الشركات في القطاع الخاص قد تبدو في صور الدمار المادي. ومن المحتمل أن تستمر هذه الآثار حتى بعد انتهاء النزاع. ومع ذلك، يمكن استيراد بدائل بعد النزاع بسرعة. إلا إن أهم آثار عنف الحرب الأهلية على الشركات تتمثل في تعطيل الإنتاج من خلال هروب الموظفين، وعدم موثوقية النقل، والخوف من النهب. ويمكن وصف تكاليف الاضطراب هذه بأنها ارتداد تقني في القطاع الرسمي الخاص للاقتصاد ومن ثم زيادة تكلفة انتاج الوحدة.

تتأثر الشركات أيضًا بانخفاض الطلب، ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل، ولا سيما الدخل النقدي، إذ يقوم الناس بنقل الأصول السائلة إلى الخارج بحثًا عن الأمان، والتحول إلى أنشطة الكفاف. وهكذا ينخفض الطلب على ناتج القطاع الخاص

الرسمي من خلال الجمع بين ارتفاع تكلفة انتاج الوحدة وانخفاض الدخل النقدي للاقتصاد، و يبدو أن هذه التأثيرات في حد ذاتها يمكن عكسها بسهولة، لذا يجب أن يكون التعافي بعد النزاع سريعًا. ومع توفير بيئة آمنة، سيتم استعادة الطلب. وقد تكون تكلفة النزاع في رأس المال البشري أكثر كلفة، وأن الطريق الرئيس الذي يستنزف فيه رأس المال البشري يتمثل في ضمور المهارات. إذ يقلل التراجع التقني الناجم عن الحرب الأهلية من الحفاظ على المهارات من خلال تأثيرين. الأول يتمثل في الارتداد التقني في ممارسات الإنتاج، والتي قد تكون غير فعالة في الأوقات العادية. على سبيل المثال، إذا لم يكن هناك كهرباء، فقد يحتاج العمال إلى التحول إلى العمليات اليدوية. وفي الواقع، ينفق العمال الوقت في تعلم تقنيات متخلفة وينسون التقنيات الحديثة. أما الثاني فهو أن التراجع التقني يقلل من الحفاظ على المهارات من خلال تأثيره الكلي على الدخل ومن ثم على الطلب. كما أن انكماش الناتج استجابة لانخفاض الطلب يؤدي إلى انكماش في القوى العاملة، إذ يؤدي انخفاض التوظيف إلى تقويض ذلك الجزء من القوة العاملة الذي يفقد التوظيف في النشاط، ويستمر تدهور المهارات لدى العمال الذين يظلون عاطلين عن العمل لمدة طويلة (Collier, 2010, 3-4).

د) قضايا سوق العمل

تميل البطالة المرتفعة للغاية وعدم وجود الوظائف إلى الاستمرار لمدة طويلة بعد انتهاء النزاع. غالبًا ما تكون هناك وظائف محدودة، وتلك المتاحة بشكل عام ذات اجور منخفضة. علاوة على ذلك، غالبًا ما تكون مهارات الباحثين عن عمل غير مناسبة لاحتياجات إعادة البناء بعد النزاع، كما تكون بطالة الشباب مشكلة خاصة، إذ تتميز البلدان الخارجة من النزاع بوجود نسبة كبيرة من الشباب. وقد ينتهي الأمر بالشباب الذين يعودون من الحرب ولا يمكنهم العثور على عمل بالمشاركة في أنشطة اقتصادية غير مشروعة أو بحمل السلاح مرة أخرى، إما في وطنهم أو في بلد مجاور، حتى أولئك الذين يتمكنون من العثور على عمل يمكن أن يعانون من انخفاض الدخل الحقيقي بسبب معدلات التضخم المرتفعة التي تعاني منها اقتصادات النزاع في بعض الأحيان(Strachan, 2017, 4-5).

هـ) آثار العمليات التجارية الدولية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ما بعد النزاع

قد يسبب اللاعبون التجاريون الدوليون العاملون في مناطق تمر بأوضاع مرحلة ما بعد النزاع تأثيرات اجتماعية تساهم في تصعيد مخاطر النزاع. ومن أمثلة هذه التأثيرات الاجتماعية التي تسببها العمليات التجارية اساءة استعمال الأرض، وتعميق عدم توازن القوى، ومنح الامتيازات الخاصة لموظفين من طائفة معينة، ودعم الحملات الانتخابية، والخوض في السياسة، وتوليد فجوة الأجور بين الأفراد.

إن الافتقار إلى سياسة توظيف مستدامة ومناسبة يتسبب في اختلال الحياة الاجتماعية، وقد يؤدي إلى تصعيد مخاطر النزاع. وقد تؤدي علاقات الموظفين في الشركات الدولية العاملة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى نزاع في بعض الحالات منها: معاملة العمال بصورة غير متكافئة، وظروف العمل غير الصحية، إساءة استعمال القواعد والإجراءات التشريعية، وتحميل العمال أعباء عمل ثقيلة، وأجور منخفضة، والفجوات في الأجور، والتمييز، والامتيازات الخاصة للأفراد من مجموعة عرقية واحدة من المنخرطين في أعمال جماعية تضم مجموعات عرقية متعددة في المقابل يمكن للأعمال التجارية الدولية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، دعم عملية استعادة المشاركة التجارية وتحويل السلع والخدمات والتكنولوجيا والموارد والمعرفة. وتنمية الحياة التجارية، وإعادة بناء البنية التحتية والاستثمار في القطاعات الرئيسة، كما توسع الأعمال التجارية الدولية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أنشطتها الاستثمارية بناءً على توقعات المستثمرين بشأن العوائد المستقبلية على حقوق الملكية. ووفقًا لتقارير البنك الدولي، هناك العديد من الفرص للمستثمرين للاستثمار في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتمنح العولمة بعض الفرص والضغوط للشركات المحلية في الاقتصادات الناشئة لتكون مبتكرة وتحسن قدرتها التنافسية نتيجة للمنافسة الدولية، وقد أطلقت الشركات متعددة الجنسيات مبادرات جديدة تبحث في إمكانات السوق. وتشير الاستراتيجيات الناجحة في هذه المجالات إلى أهمية قيام الشركات بتطوير قدرة عالمية في الاندماج الاجتماعي، وفهم كيف تخلق بيئة الأعمال الدولية ميزة تنافسية، ودراسة الاستراتيجيات ذات القيمة لحماية الكفاءات الأساسية عندما تواجه الشركة حدوداً قابلة للاختراق ومتغيرة. لذلك يعد الاستثمار في البلدان الناشئة وما بعد النزاع أمرًا مهمًا للشركات لاكتساب ميزة تنافسية في السوق العالمية. ويعمل صانعو السياسات في العديد من الأسواق الناشئة على تدفقات رأس المال وإدارة الاقتصاد الكلي والضغوط في أسواق الأصول وذلك من أجل أن يتوفر شركاء تجاريون أسرع نموًا ولديهم أسس جيدة نسبيًا بسبب السياسات التيسيرية في الاقتصادات المتقدمة.

وينظر صانعو السياسات بشكل متزايد إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصادات الأسواق النامية والناشئة كأداة لتمويل التنمية وزيادة الإنتاجية واستيراد التقنيات الجديدة .لذلك، يعد الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الناشئة وما بعد النزاع أحد المؤشرات الرئيسة التي توضح ما إذا كانت الأعمال التجارية الدولية كافية أم لا Hajioglu, 2012, 76-82).

المبحث الثالث: سياسات الانعاش والاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع

اولاً: سياسات الاصلاح الاقتصادي في بلدان ما بعد الحرب

ثمة أولويات لا تقل أهمية عن اتفاق سلام شامل تطلبها عملية الانعاش والاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع تتمثل في إعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها الحرب كأولوية فورية، والسيطرة على ارتفاع الأسعار، والتنازل عن سداد القروض للأشخاص المتضررين من النزاعات أو الكوارث وكذلك صغار المزارعين ورجال الأعمال في الصناعة المنزلية، كما تثار مسألة العمل مع القطاع الخاص والأنشطة المالية المتعلقة بالتنمية، كأولوية أن تُنفذ على أساس مبدأ الرفاه الموجه للناس في اقتصاد مستقل، إذ تلعب الدولة والقطاع التعاوني والقطاع الخاص دورًا منسقًا في مرحلة ما بعد النزاع (Alexander, 2009, 28)، ويمكن الوقوف على أهم سياسات الانعاش والاستقرار الاقتصادي في مرحلة ما بعد النزاع من خلال العرض الآتي:.

1) إعمار البنية التحتية

إن إعادة بناء البنية التحتية في مرحلة ما بعد النزاع واستعادة الخدمات هي وظيفة أخرى للحكم توفر أساسًا لتحقيق أهداف التعافي الأخرى. إن قدرة الحكومة على توفير بنية تحتية وخدمات مناسبة تشكل قدرتها على الاضطلاع بوظائف إعادة الإعمار الأساسية الأخرى وفي القطاعات الأخرى. ومن الواضح أن استعادة البنية التحتية للنقل والاتصالات هي شرط مسبق لتنمية الاقتصاد وضمان وصول فوائد التنمية الاقتصادية إلى جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه يعد النمو الاقتصادي ضروريًا لتوليد الدخل والثروة والإيرادات العامة اللازمة لتحسين البنية التحتية وجودة الخدمات وتغطيتها. يمكن أن يساعد تطوير شبكة طرق فعالة، على سبيل المثال في ربط مناطق الإنتاج الزراعي بالأسواق المحلية والدولية ومع موردي المدخلات الموجودين في البلدات والمدن الريفية. ويمكن أن تولد إعادة بناء البنية التحتية فرص عمل وتعزز التكامل الوطني والإقليمي وتوفر فرصًا للشركات الصغيرة والشركات الأجنبية في تحسين الوضع الاقتصادي لما بعد الحرب(UNDP, 2007, 57).

2) إدارة الموارد الطبيعية

إن الموارد الطبيعية لديها القدرة على تحفيز النمو الاقتصادي والتحسينات الاجتماعية والاقتصادية، ومن الضروري وضع سياسات للحد من إمكانية النزاع على الموارد الطبيعية لكي تساهم في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام بعد انتهاء النزاع، ومن الضروري تحسين شفافية إدارة الموارد، ويقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013) وفريق إطار عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات للعمل الوقائي (2012) أن بيئات ما بعد النزاع الانتقالية توفر فرصًا لتحويل وإعادة بناء أنظمة إدارة الموارد الطبيعية بطرق كان من الصعب تحقيقها. وتقر وكالات الأمم المتحدة بأن التحديات الرئيسية في هذا المجال هي تحديد الموارد الطبيعية التي لديها أكبر إمكانية للمساهمة في (أو تقويض) السلام، وكيف ينبغي إدارتها ومن هم أصحاب المصلحة الواجب إشراكهم، بما في ذلك الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يؤكدون على أهمية الشفافية، مشيرين إلى أنه من أجل المساهمة في جهود السلام، تحتاج أنظمة إدارة الموارد الطبيعية إلى السماح بالطعن في القرارات المتخذة قبل مختلف أصحاب المصلحة دون عنف. وبهذه الطريقة يمكن أن تتغير الموارد الطبيعية من سبب للنزاع إلى التزام حكومي بالسلام والتنمية، ومثل هذه العملية قد تكون مدعومة من قبل جهات خارجية وبمراقبة الحكومة(McIntosh & Buckley, 2015, 28).

3) الاستثمار الأجنبي المباشر

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تستثمر الشركات عبر الوطنية في البلدان المتضررة بالنزاعات أنها تجلب تقنيات وممارسات عمل جديدة إلى جانب زيادة المنافسة على المدى القصير، وقد يكون للمنافسة من جانب الشركات عبر الوطنية آثار سلبية في خفض حصة الشركات المحلية في السوق. ومع ذلك، على المدى الطويل يمكن لهذه الشركات أن تكسب لأنها مجبرة على استعمال التكنولوجيا والموارد الموجودة لديها بشكل أكثر كفاءة استجابة لضغوط المنافسة الأكبر. ويمكن للشركات المحلية نسخ التكنولوجيا الجديدة التي أدخلتها الشركات عبر الوطنية إلى البلاد بينما يمكن للسكان المحليين الذين تم تدريبهم على التكنولوجيا أو التقنيات الجديدة من قبل الشركات عبر الوطنية إنشاء شركاتهم الخاصة أو وظائف أخرى في شركات محلية أخرى. وغالبًا ما يكون من مصلحة الشركات عبر الوطنية تقديم الدعم والتدريب في سلسلة التوريد وتحسين إنتاجية الشركات المحلية. وقد تنتج التحسينات في جودة المنتج ومعايير العمل أيضًا عن المعايير العالية نسبيًا التي تفرضها الشركات عبر الوطنية على الشركات المحلية(Turner, 2008, 2). ويمكن للبلدان الخارجة من نزاعات أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن أن يوفر ذلك بداية انطلاق للاقتصاد ككل. ومع ذلك قد يكون اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر المناسب أمرًا صعبًا حيث لا يرغب المستثمرون المسؤولون غالبًا في المخاطرة بأموالهم في المواقف غير المستقرة. وعلى العكس من ذلك قد ينجذب المستثمرون الأقل دقة إلى فرص الإثراء التي يوفرها اقتصاد الحرب. ويمكن أن يكون لتصنيف المخاطر الرسمي لدولة ما بعد النزاع تأثير كبير على فرصتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمثل إحدى الطرق المهمة التي يمكن للمانحين من خلالها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما بعد النزاع عن طريق تحديد مختلف الحواجز الإدارية والعملية التي تعمل على منع الاستثمار، والتوصية بطرق إزالتها ليتشابه هذا العمل في أهدافه مع تبسيط تنظيم الأعمال للشركات المحلية لكنه موجه نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي بدلاً من الاستثمار المحلي. وهناك العديد من مجالات التداخل بين ما قد يريده المستثمرون الأجانب والمحليون بما في ذلك التنظيم المبسط والضرائب المواتية للشركات، والهيئة التنظيمية الفعالة

والشفافة وقوانين العقود والممتلكات القابلة للتنفيذ ونظام قضائي وظيفي وعادل. ومع ذلك، هناك أيضًا اختلافات بين المستثمرين الأجانب والمحليين فضلاً عن إلى دعم مناخ أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر بطريقة أكثر عمومية، ويمكن للمانحين أيضًا الاتصال بمستثمرين أجانب مناسبين بشكل مباشر يمكنهم العمل معهم من خلال العمل كضامن وعرض تحمل بعض مخاطر العمل في حالة ما بعد النزاع. ويمكن القيام بذلك لكل من الشركات متعددة الجنسيات التي قد تحتاج إلى ضمانات قبل البدء في العمل في بلد ما بعد النزاع، وكذلك للممولين الذين قد يحتاجون إلى ضمانات قبل تخصيص أموالهم لمخططات غير مؤكدة. يمكن للمانحين أيضًا العمل كوسطاء للعقود واتفاقيات المناقصات بين المستثمرين الأجانب وحكومة ما بعد النزاع، مما يضمن حلولًا عادلة ومراعية للنزاع. وأخيرًا يمكن للمانحين العمل كمصدر للمعلومات المحلية للمستثمرين الأجانب وتقديم روابط إلى الموارد المحلية والمجتمع المدني. وفي حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر له العديد من الفوائد المحتملة لبلد ما بعد النزاع فمن المهم تشجيع النوع الصحيح من الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من مجرد الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل عام. ويجب أن يساهم الاستثمار في الاقتصاد المضيف بدلاً من أن يأخذ منه، ويجب على المانحين العمل على القطاع الخاص الدولي وكذلك القطاع المحلي(Sweeney, 2008, 65-66).

4) تقديم الخدمات الاجتماعية

إن التعليم والخدمات الصحية الأساسية ذات أهمية حاسمة في البلدان الخارجة من النزاع ذات رأس المال البشري المنخفض. ويجب ألا تتأخر هذه القطاعات عن تأهيل البنية التحتية وتحسينها. ويجب أن يتم الاعتماد في تحديد ما إذا كان الاستثمار ينبغي أن يذهب إلى الصحة أو التعليم إلى حد كبير على السياق الآتي (UNDP, 2008, 60-65):

أ- تظهر بعض الأنشطة في قطاع التعليم نتائج سريعة وتتطلب موارد ومعرفة محدودة فقط، مثل التعليم الابتدائي، ويمكن أن تكون إعادة بناء المدارس وعودة الأطفال من أكثر الطرق فعالية لإظهار عائد السلام للسكان المحليين ولمساعدة الحكومة على إعادة بناء العقد الاجتماعي.

ب- يتطلب التعليم الثانوي والعالي مزيدًا من الموارد والمعرفة، ولكن الطلب عليه مرتفع أيضًا نظرًا لأن مستويات التعليم الثانوي والجامعي منخفضة عادةً في البلدان الخارجة من النزاع وعدد الشباب المحتاجين إلى (إعادة) التعليم مرتفع. ومن ثم، فهناك حاجة إلى حلول إبداعية، ونقاط الدخول الواضحة هي برامج إعادة الإدماج التي يمكن أن تشمل التدريب المهني أو التعليم الرسمي أو التدريب أثناء العمل. ويمكن أن تكون مبادرات "التعليم الأساسي البديل" ، كما تم تجريبها في شمال أوغندا وأرض الصومال وجنوب السودان. وتشمل هذه البرامج الإذاعية وقسائم للتدريب التعليمي أو المهني وخطط التعلم السريع.

ج- يجب ألا تعيد برامج التعليم أيضًا إنشاء أوجه عدم المساواة الأفقية والجنسانية قبل الحرب، مثل الحد من دورات التدريب المهني للوظائف ذات الإمكانات الأعلى لكسب الشباب.

د- في كثير من الحالات، تكون الخدمات الصحية الأساسية قاصرة قبل مدة طويلة من النزاع. ومن ثم يمكن أن يكون الاستثمار في توفير الخدمات الصحية الأساسية وسيلة جيدة للحكومة لإثبات فعاليتها وتحقيق مكاسب السلام.

أما الاستراتيجيات المطلوبة لتحسين الخدمات الاجتماعية فيمكن تصنيفها إلى ما يأتي (Filipov, 2006, 49):

أ- استراتيجيات التحسين الشامل لنظام الصحة العامة.

ب- توفير المعدات اللازمة في المناطق التي يكون فيها نقص الموارد أكثر تأثيراً على السكان.

ج- تركيز الموارد على الفئات المحرومة سابقاً في المناطق الريفية والفقيرة من البلاد.

د- تحسين أوضاع العاملين والموظفين الطبيين.

ه- خلق حوافز للتدريب الإضافي للأطباء والممرضات حتى يتمكنوا من معالجة اندفاعات الأوبئة وتحسين جودة الخدمات الصحية.

و- خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة.

ز- تقديم خطط صحية أفضل للكبار وتقديم المساعدة المالية للعائلات والأفراد غير القادرين على تحمل تكاليف الرعاية الصحية.

5) تطوير القوى العاملة في قطاع الدفاع

في العديد من البلدان الخارجة من النزاع، وقد يكون تعليم القوى العاملة في قطاع الدفاع سواءأ كانوا مدنيين أم يرتدون الزي العسكري شرطًا لتطوير قطاع الدفاع وإصلاحه بشكل فعال. ففي البلدان التي حالت فيها الحرب دون الوصول إلى التعليم على المدى الطويل من المستويات الأساسية إلى الجامعة سيكون الشغل الشاغل لإصلاح قطاع الدفاع هو العثور على موظفين متعلمين. لذلك يجب دمج الجهود المبذولة للحفاظ على قوة العمل الدفاعية في خطط التعليم الأوسع للبلد ككل. من المرجح أيضًا أن تتطلب الجهود المبذولة للحفاظ على القوى العاملة في قطاع الدفاع إنشاء مؤسسات تعليم عسكري والمزيد من البرامج التعليمية العامة لإدارة قطاع الأمن والإشراف عليه. وسيتطلب ضمان توافر موظفين ذوي جودة عالية في مستويات الإدارة العليا، مرة أخرى عبر قطاع الدفاع تطوير الوصول إلى التعليم الثانوي والجامعي. وفي بعض الحالات إذ توجد حاجة فورية لمثل هذا التعليم أو للتدريب المتخصص، وقد يمثل إرسال مهنيين مختارين إلى المدارس بالخارج حلاً مؤقتًا لاحتياجات

المهارات المتقدمة والتقنية England & Boucher, 2009, (127).

6) تطوير القطاع الخاص والتجارة والاستثمار

إن الاستثمار والتجارة وخاصة الصادرات مهمان للغاية للنمو الاقتصادي. وتشير الأدلة التي جمعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008) إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يفضل البلدان الغنية بالموارد. كما يوضح أن الاستقرار السياسي مهم في الاقتصادي الكلي، ونظام التجارة الليبرالية نسبيًا، والعمالة الرخيصة، والإدارة السليمة لأسعار الصرف تلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي، على سبيل المثال في موزامبيق. يمكن للقطاع الخاص أن يكون قوة للتنمية، ويضخ رأس المال المطلوب، ويكون أقل تقييدًا من الجهات المانحة والحكومات. لكن بيئة ما بعد النزاع غير الخاضعة للتنظيم والمنافسة المنخفضة يمكن أن تمنح رواد الأعمال قوة كبيرة يمكنهم إساءة استعمالها. من المهم أن تأخذ مسؤولية الشركات على محمل الجد إرث النزاع وما يصاحبه من الانقسامات الاجتماعية وعدم المساواة والمخاوف. ويجب تحقيق توازن بين فرص القطاع الخاص لتحقيق أقصى قدر من النمو الاقتصادي وضمان تنظيم عادل ومستدام (United Nations, 2011, 77). وينبغي أن تركز أهم الإصلاحات طويلة الأجل اللازمة لتعزيز الانتعاش الاقتصادي وبناء الاستقرار بشكل مباشر على تحسين بيئة التشغيل للقطاع الخاص. ويمكن أن تشمل هذه الإصلاحات قوانين استثمار جديدة أو محسّنة وحقوق ملكية واضحة وسجلات للأراضي وضرائب ملائمة للأعمال التجارية ومؤسسات وعمليات مكافحة الفساد والشفافية والوصول إلى برامج التمويل. وتشمل أيضًا العمل على توسيع الوصول إلى الخدمات المهمة مثل الكهرباء والمياه، والإصلاح القضائي (لا سيما في مجال المحاكم التجارية والنزاعات على الأراضي)، وتعزيز الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والتنمية الريفية، والتجارة الإقليمية. وقد يستغرق تنفيذ هذه الإصلاحات وقتًا طويلاً ويتطلب دعمًا طويل الأمد والتزامًا من المنظمات الدولية والجهات المانحة(Emery & martin, 2011).

7) دور المساعدات في النمو الاقتصادي ما بعد النزاع

عرف (Weiss, 2004) مساعدات ما بعد النزاع على أنها مساعدة إنمائية خاصة تُمنح للبلدان الخارجة من النزاع بهدف مواجهة التحديات التي تواجهها. وتشمل هذه المساعدة: إعادة تأهيل البنية التحتية وإعادة بناء المؤسسات ودعم تقديم الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية والتي قد تساهم جميعها في النمو الاقتصادي، ويبرز هذا التعريف العناصر الرئيسة المرتبطة بإعادة الإعمار الاقتصادي والتعافي والتي يجب معالجتها في حالات ما بعد النزاع. ويرى Demekas et al., 2002) وصف مساعدات ما بعد النزاع بأنها مساعدة إنسانية وإعادة إعمار تقدم للبلدان الخارجة من نزاع عنيف بهدف توفير المأوى وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وضمان الحد الأدنى من الاستهلاك وإصلاح أو إعادة بناء مرافق البنية التحتية المتضررة مثل الطرق ، وخدمات المياه والصرف الصحي والطاقة والاتصالات وكذلك إعادة الأمن والقانون والنظام. ويغطي هذا التعريف إلى حد كبير المجالات الرئيسة للتركيز على مساعدات ما بعد النزاع. يرتبط هذا التعريف ارتباطًا وثيقًا بوجهة نظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) حول هدف المساعدة والتي تعتقد أنه يجب توجيهها نحو تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي ورفاهية المواطنين داخل البلد المستفيد (Abdulai, 2015, 55).

8) تراكم رأس المال المادي والبشري ودورها في مرحلة ما بعد النزاع

إعادة بناء رأس المال المادي والبشري غالبًا ما تكون البنية التحتية المادية مثل الطرق والجسور والسدود وأعمدة الكهرباء أهدافًا رئيسة للمتحاربين الذين يحاولون تعطيل التدفق اللوجستي للعدو، وقد تتطلب إعادة الإعمار بعد النزاع برنامجًا شاملاً يشمل أشكال إعادة الإعمار المادية والمؤسسية والثقافية وغيرها. لذا لابد من التركيز على إعادة البناء المادي والبشري في البلدان المتضررة بالنزاعات والتي يمكن القول إنها المؤشر الأكثر وضوحًا لإعادة البناء الاقتصادي. وتستلزم إعادة البناء المادي تراكم رأس المال المادي حيث يتم إصلاح أو استبدال مخزون رأس المال المدمر. ويمكن لعملية تراكم رأس المال في بيئة ما بعد النزاع أن تلعب أيضًا دورًا مهمًا في نزع فتيل النزاعات التوزيعية التي قد تكون في قلب العنف السياسي. في الواقع، وغالبًا ما تكون الترتيبات التوزيعية الجديدة بارزة في عدد من التسويات السياسية التي تسبق إعادة الإعمار في مدة ما بعد النزاع(Nkurunziza, 2008, 16).

9) دور السياسات النقدية والمالية في مرحلة ما بعد النزاع

تتمثل إحدى القضايا السياسية الرئيسة التي تواجهها معظم البلدان الخارجة من النزاع في الحاجة إلى إنشاء درجة مناسبة من الاستقلال السياسي للبنك المركزي، ولقد أصبح نموذج الاستقلال الدستوري أو القانوني للبنك المركزي بما في ذلك مدة ولاية طويلة وآمنة لمحافظ البنك المركزي مقبولًا في جميع أنحاء العالم. ويمنح هذا النهج المؤسسي البنك المركزي السلطة لتقييد أو تقييد وصول الحكومة إلى الائتمان من النظام المصرفي، ومن ثم الحد من هذا المصدر الرئيس المحتمل للتضخم. وفي بعض البلدان قد يتطلب الأمر إدخال المبادئ القانونية الأساسية لاستقلال البنك المركزي. وفي حالات أخرى، يتمثل التحدي في اختيار محافظ قوي للبنك المركزي ومساعدة قيادة الحكومة على فهم أن البنك المركزي ليس وكالة متوافقة سياسياً مصممة لتوفير ائتمان رخيص أو سهل لتغطية العجز المالي للحكومة. من الأفضل وضع هذه المبادئ كمبادئ للإدارة العامة السليمة، وليس مجرد شروط صندوق النقد الدولي خلال مدة برنامج الاستقرار المالي بمساعدة

المانحين(USAID, 2009, 28). ويمكن للسياسة النقدية أن تدعم السياسة المالية من خلال استعمال سعر الفائدة لدى البنك المركزي لتقييد الائتمان. ومع ذلك، فإن سعر الفائدة لدى البنك المركزي ليس دائمًا أداة فعالة. فقد تؤدي محاولات تقييد نمو الائتمان إلى خلل في معدلات البنوك التجارية المرتفعة التي تعوض الاستثمار في إنتاج السلع والخدمات. ولاستكمال سياسة أسعار الفائدة المرتفعة بشكل معتدل يمكن للبنك المركزي استعمال أدوات تعمل على الميزانيات العمومية للبنوك التجارية والتأثير على قدرتها على توسيع الائتمان عن طريق تنظيم الاحتياطيات وهو نهج مفيد في عملية الاصلاح ما بعد النزاع. ويجب أن تعمل السياسات النقدية والمالية أيضًا على تحسين الشمول المالي وضمان استقرار القطاع المالي. وسيتطلب هذا إصلاحًا دقيقًا للقطاع المالي يعزز وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تمويل وتعزيز الرقابة الاحترازية. وكما يتعين على البلدان النظر في إنشاء بنك تنمية متخصص لدعم السياسة الصناعية من أجل تنويع الاقتصاد (ESCAP, 2014, 3).

10) إعادة بناء القطاع الصناعي

يتمثل الجانب الإيجابي لإعادة الإعمار بعد الحرب من أجل التنمية طويلة الأجل في التحديث القسري للبنية التحتية والمرافق المادية المتعلقة بالقطاع الصناعي بعد الدمار الذي سببه النزاع، إذ تحقق إعادة الإعمار تأثيرا إيجابي على التعافي من خلال ثلاثة طرق. أولاً، تزيد الاستثمارات اللازمة لإعادة الإعمار من الطلب على السلع وتخلق فرص عمل خاصة على المدى القصير. ثانيًا، تميل البنية التحتية والمرافق المادية المبنية حديثًا إلى تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية نظرًا لأنها تستفيد من التقدم التكنولوجي والتخطيط الأفضل. ثالثًا، يسمح للحكومة ورجال الأعمال الذين كانوا مقيدين في السابق بصناعات راسخة ولكن غير منتجة بالانتقال إلى مجالات جديدة (Fisunoglu, 2019, 13).

11) تطوير قطاع الزراعة

تعد التدخلات الزراعية جانبًا حاسمًا في جهود الإنعاش المبكر لأنها غالبًا ما توفر أهم سبل العيش لغالبية سكان الريف في أوضاع ما بعد النزاع، وتحتوي على إمكانات النمو الفوري، وتوفير التماسك الاجتماعي والأمن. نظرًا لأن هذا القطاع غالبًا ما يستعمل غالبية السكان بما في ذلك النساء كما أنه يعد أيضًا داعماً للنمو الشامل فضلاً عن خلق فرص عمل كثيفة العمالة وتحسين الأمن الغذائي، إن تطوير المناطق الريفية من خلال الزراعة يمكن أن يساعد في تقليل مخاطر النزاع وأن الحفاظ على المجتمعات الريفية على حالها يوفر فرصًا للمقاتلين السابقين والنازحين للعودة لعائلاتهم ومجتمعاتهم. ومع ذلك فقد لوحظ أن فعالية التدخلات الزراعية يمكن أن تعتمد على عوامل خارجية مثل الطقس والتعرية والتدهور الاجتماعي، وكذلك الوصول إلى الأراضي أو المياه المعرضة للاضطراب بسبب النزاع (McIntosh & Buckley, 2015, 2).

12) إصلاح السياسة التجارية

من الواضح أن تأثير الإصلاحات في قطاع التجارة على اقتصادات ما بعد الحرب سيعتمد على مدى تنفيذ الإصلاحات بالفعل. فضلاً عن تحديد الإصلاحات التجارية المقترحة والجدول الزمني للتنفيذ. وغالبًا ما تحتوي الإصلاحات على مكونات ذات تأثيرات معقدة على أسعار السلع المتأثرة. وعلى سبيل المثال تشمل الإصلاحات في بعض الأحيان إزالة القيود الكمية وإجراء تغييرات على أنظمة ترخيص الاستيراد وإدخال المنافسة في قنوات التسويق والتوزيع. علاوة على ذلك غالبًا ما تكون هناك حواجز متداخلة أمام التجارة، على سبيل المثال عندما تنطبق التعريفة الجمركية والقيود الكمية على السلعة نفسها(McCulloch, 2001, 111).

13) مكافحة الفساد في بلدان ما بعد الحرب

إن مكافحة الفساد هي من الاجراءات اللازمة في مرحلة ما بعد النزاع لان العلاقة بين الفساد والنزاع المسلح قوية جدًا، وهي موضوع لا يمكن تغطيته بشكل كاف. ومع ذلك فقد أظهرت الأدبيات الحديثة حول الاقتصاد السياسي للنزاع المسلح أن اقتصادات الحرب يمكن أن تكون مناطق عولمة من التداخل الديناميكي بين شبكات الأعمال المحلية والعالمية والأنظمة القسرية لاستخراج وتحويل الأرباح. وفي هذه الأدبيات يُعرَّف الفساد أحيانًا على أنه سمة من سمات اقتصادات "الحرب الجديدة"، بالرغم من تأثير المقاربات الاقتصادية لتحليل النزاع (Large, 2016, 6). والفساد مشكلة سياسية واقتصادية رئيسية في البلدان الخارجة من النزاع. ويمكن للفساد أن يقوض شرعية الحكومة إذا كان يُنظر إلى القادة على أنهم فاسدون يخدمون أنفسهم ويقوضون فعالية الحكومة من خلال حرمان الدولة من الموارد اللازمة وتوجيه الموارد العامة لمجالات غير منتجة. ومن ثم يزيد الفساد من مخاطر عدم الاستقرار والعودة إلى النزاع وضعف أداء الدولة على المدى الطويل. وكما أنه يخلق بيئة غير مواتية للاستثمار الخاص البناء وبدلاً من ذلك يشجع الاستثمار فقط في الأنشطة ذات العائد المرتفع (مثل استخراج الموارد الطبيعية) التي لا توسع بالضرورة الفرص الاقتصادية المحلية وقد تخلق فرصًا إضافية للفساد. وتتطلب معالجة الفساد فهم مظاهره العديدة وتأثيرها. وتُعرّف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة المخولة لتحقيق مكاسب خاصة". فيمكن أن تتراوح السلوكيات الفاسدة بين "تافهة" ومن أمثلتها شرطي ينتزع رشاوى بدلاً من العقوبات القانونية لخرق قانون المرور أو موظف عمومي يوظف قريبًا دون الملاحظة المناسبة لقواعد الخدمة المدنية أو مدرس يطالب بمدفوعات أو خدمات مقابل الحصول على درجة امتحان جيدة إلى "الكبرى" ومن أمثلتها حاكم يغض الطرف عن عمال المناجم غير القانونيين مقابل

مدفوعات وهدايا، ووزير يوجه العقود الحكومية إلى شركة مملوكة من قبل أحد الأقارب أو قاضي يتمايل في قرار قانوني مقابل مكافآت. ويمكن أن يكون الفساد منخفض المستوى مرئيًا للغاية ويقوض شرعية الحكومة وفعاليتها، وفي حين أن الفساد رفيع المستوى يمكن أن يكون أقل وضوحًا ولا يمكن ملاحظته على الفور ولكنه غالبًا ما يكون أكثر تدميرًا للاستقرار والتنمية. ويمكن أيضًا أن يكون الفساد متوقعًا أو عشوائيًا وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للشركات. ومن الضروري تحديد أنماط الفساد السائدة وتأثيرها النسبي من أجل وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة الفساد(USAID, 2009, 74).

14) إدارة تدفقات رأس المال

إن خطوة السياسة الرئيسة نحو التعافي بعد النزاع هي الحد من هروب رأس المال على المدى القصير، وعلى المدى المتوسط عكس ذلك من خلال النمو المستقر الذي يزيد ثقة القطاع الخاص في الاقتصاد. ويتطلب الحد من هروب رؤوس الأموال تنفيذ عدة تدابير تكميلية على النحو المبين في العديد من وثائق المنظمات الدولية (ESCAP, 2014, 2):

أ- إدخال حدود على قابلية تحويل حساب رأس المال.
ب- المراقبة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في قطاعات الموارد الطبيعية.
ج- إنشاء "صندوق الموارد الطبيعية" للاحتفاظ بجزء من عائدات التصدير.
د- التنسيق الوثيق بين البنك المركزي ووزارة المالية والوزارة المسؤولة عن استخراج المعادن والنفط والغاز.
ه- تسمح أول هذه الإجراءات للحكومة بتقليل تدفق رأس المال الخارج الذي يمنع استقرار الاقتصاد الكلي. وبمجرد أن تصبح الإجراءات قصيرة الأجل فعالة، يمكن للحكومة تحويلها إلى ضوابط قائمة على السوق. ويعد فرض الضرائب على تحركات رأس المال بناءً على مدة الاحتفاظ بالأموال في الدولة شكلاً شائعًا من هذه الضوابط.

ثانياً: سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2019

إن السياسة الاقتصادية التي كانت تسير عليها الحكومة العراقية للمدة 2000-2019 تعد امتدادا للسياسات الاقتصادية خلال فترة الحصار الاقتصادي والتي ركزت بالدرجة الرئيسية على توفير الحاجات الأساسية لمعيشة الفرد العراقي الذي كان يرزح تحت الفقر بسبب تدني الرواتب في القطاع الحكومي الذي كان يستوعب حوالي ربع القوى العاملة، بينما ثلاثة أرباع القوى العاملة كانت تعمل في القطاع الخاص لاسيما قطاع التجارة والزراعة، لكن بعد 2003 وتزامنا مع رفع القيود على تصدير النفط العراق وزيادة الواردات النفطية عملت الحكومة العراقية على اتخاذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة بمايأتي (Crane, et al, 2004, 15-25):

1. التوجه نحو اقتصاد السوق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
2. توحيد العملة العراقية إذ كان الدينار العراقي المطبوع ما قبل 1991 هو المعتمد في إقليم كردستان بينما تم اعتماد الدينار المطبوع بعد 1991 في بقية أنحاء العراق، وبعد 2003 تم إصدار عملة عراقية واحدة لكل العراق من أجل تحسين سعر صرف العملة العراقية.
3. تشجيع القروض المصرفية والتوسع في منح الائتمان المصرفي من خلال إصدار تشريعات تنظم عمل البنوك الخاصة المحلية والإجنبية.
4. سن قانون جديد للاستثمار الأجنبي يهدف إلى معاملة جميع المستثمرين الأجانب مثل المستثمرين المحليين. كما يسمح القانون الجديد للمستثمرين الأجانب بامتلاك 100 % من الأعمال التجارية خارج صناعات الموارد الطبيعية مثل قطاع النفط. يمكن إعادة جميع الأرباح بعد خصم الضرائب. بالإضافة إلى الحظر المفروض على الاستثمار النفطي الأجنبي، يشترط القانون أن يقوم تجار التجزئة الأجانب بدفع سندات بقيمة 100000 دولار ويمنع الأجانب من شراء الأراضي، والتي يمكن مع ذلك تأجيرها لمدة تصل إلى 40 عامًا.
5. تبني سياسة نقدية تستهدف تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة والعمل على تحفيز النمو المستدام وكانت الأداة الرئيسية تتمثل في شراء الدولارات المتحققة من بيع النفط من الحكومية العراقية مقابل الدينار وبيع جزء من هذه الدولارات في مزاد بيع العملات.
6. إصلاح قانون الشركات للعام 1997 وتسهيل تسجيل الشركات الخاصة ومنع تحكم القطاع العام بتوجيه الشركات في القطاع الخاص وتقييد عملها.

المبحث الرابع: النمو الاقتصاد ومؤشرات الاصلاح الاقتصادي في العراق للمدة 2000-2019

شهد العراق في تاريخه الحديث صراعات متتالية كان لها انعكاس واضح على النمو الاقتصاد ومستويات المعيشة، وخلال المدة 2000-2019 مرّ العراق بفترات انتقالية شهد خلالها حالات من العنف المسلح. فخلال المدة 2000-2003 كان العراق واقعا تحت العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي، خلال المدة 2003-2008 شهد العراق سقوط النظام السياسي وتأسيس نظام جديد، وقد أدى ذلك إلى أعمال عنف داخلية بلغت ذروتها سنة 2007 ثم بدأت عملية الاستقرار السياسي التي تزامنت معها عمليات إصلاح اقتصادي تمثلت بالعمل على تحقيق استقرار الأسعار وتنشيط القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار ويمكن ملاحظة تأثير سياسات الإصلاح من خلال الوقوف على بعض المؤشرات الاقتصادية التنموية وكما يأتي:

1. **متوسط نصيب الفرد:** شهد العراق انخفاضا ملوحظا في معدلات نصيب الفرد من الناتج محسوبا بالقوة الشرائية للأسعار الثابتة للمدة 2000 ولغاية 2003، وهي الفترة التي بلغ تأثير الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق منذ حرب الخليج الثانية ذروته حيث بلغ أدنى مستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 5077 دولار سنة 2003، لكن سرعان ما بدأ الانتعاش الاقتصادي بالتحسن بعد عام 2003 نتيجة عودة العراق للسوق النفطية واستئناف عمليات تصدير النفط، حيث بدأ متوسط نصيب الفرد من الناتج بالارتفاع حتى بلغ سنة 2016 أعلى مستوى له وهو 10719 دولار كما موضح في الشكل (1)

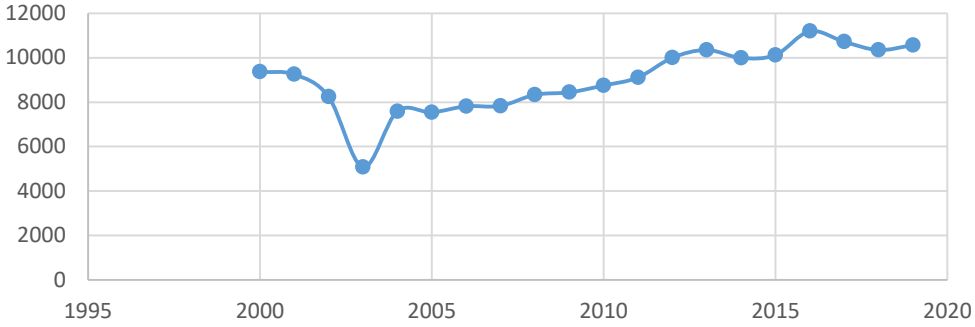

الشكل (1)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية للأسعار الثابتة في العراق للمدة 2000-2019

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI 2020.

2. **قطاع الصناعة:** تعد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في العراقي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة للغاية فهي تتراوح ما بين 1- 3 % حيث بلغت أدنى قيمة لها (0.91) سنة 2003 وأعلى قيمة لها (2.82) سنة 2011 وكانت هذه النسبة متذبذبة خلال مدة الدراسة، كما موضح في الشكل (2)، وغالبا ما يعزى ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية عموما والصناعية خصوصا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى الطبيعية الريعية للاقتصاد العراقي، يعد هذا الضعف إحدى ابرز سمات الاقتصادات الريعية

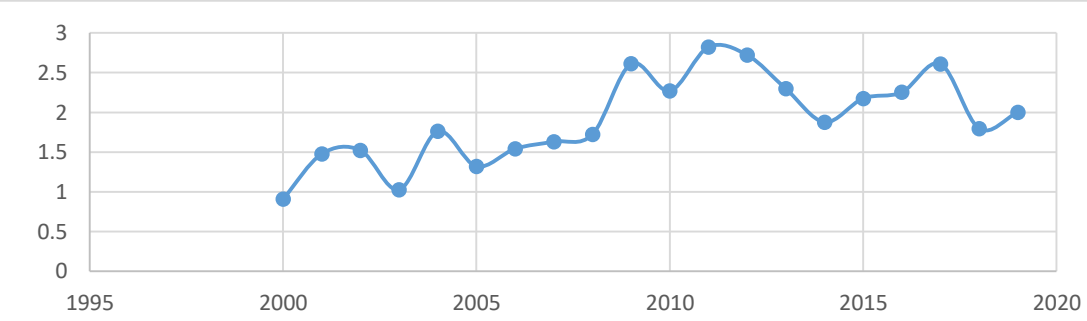

الشكل (2)
نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2000-2019

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI2020

3. **التضخم**: شهدت معدلات التضخم في العراق ارتفاعا كبيرا للمدة 2000-2007 بسبب ظروف الحصار الاقتصادي لغاية 2003 وضعف فاعلية السياسة المالية والنقدية، حيث بلغ معدل التضخم سنة 2007 أكثر من 53% وهذا رقم خطرجدا علي الاقتصاد الدولة، لكن منذ سنة 2008 كان للسياسة النقدية والمالية في العراق دور فاعل في الحد من معدلات التضخم حيث بلغ معدل التضخم قيمة سالبة وقريبة من الصفر، كما موضح في الشكل (3)

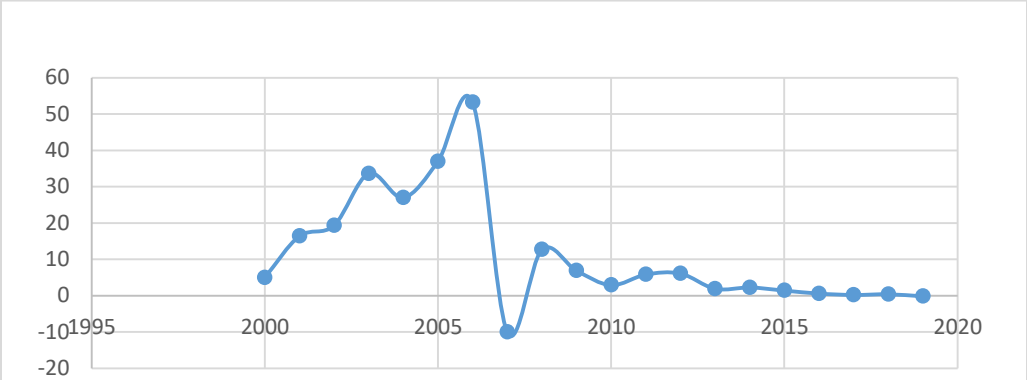

الشكل(3)
معدل التضخم في العراق للمدة 2000- 2019

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI 2020.

4. **الموارد الطبيعية:** يمتلك العراق احتياطيات من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي والكبيريت وغيرها، شكلت وارداتها الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لغاية سنة 2008 حيث تجاوزت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 50%، وترتبط واردات الموارد الطبيعية بالقطاع العام، إذ يؤشر ارتفاع نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية السلعية والخدمية التي ترتبط في الغالب بنشاط القطاع الخاص، لكن بعد سنة 2008، بدأت أهميتها النسبية تتراجع مع تحسن نسبة مساهمة بعض القطاعات الانتاجية الأخرى في البلد لاسيما قطاع الخدمات، وبلغت نسبة مساهمة واردات الموارد الطبيعية أدنى مستوى لها (30%) سنة 2016، ما يعطي مؤشرا على تحسن فاعلية السياسات الاقتصادية المتمثلة في تنشيط القطاع الخاص بعد عام 2008 كما موضح في الشكل (4)

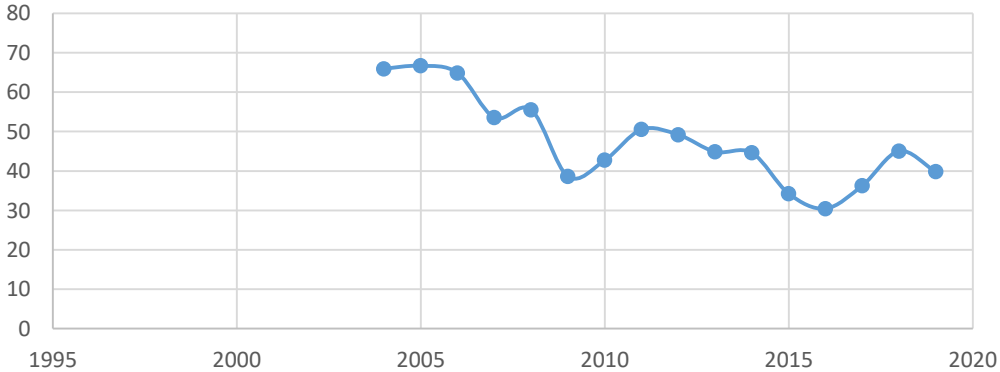

الشكل (4)
نسبة عوائد الموارد الطبيعية للناتج المحلي الإجمالي في العراق
للمدة 2000 - 2019

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI 2020.

5. **الخدمات**: شهد قطاع الخدمات في العراق نموا ملحوظ للمدة 2000-2019 إذ كانت نسبة القيمة المضافة في هذا القطاع لا تتجاوز 11% سنة 2000 لكنها في سنة 2015 تجاوز نسبة 51% كما موضح في الشكل (5). وهذا يعد مؤشرا واضحا على أهمية هذا القطاع وحيويته في الاقتصاد العراقي بشكل وغالبا يرتبط نمو الخدمات بالقطاع الخاص الذي شهد نمو ملحوظا خلال مدة البحث، ويمكن اعتبار الاستقرار في الأسعار إلى جانب تحسن البيئة الاستثمارية أحد عوامل ازدهار هذا القطاع ونموه السريع

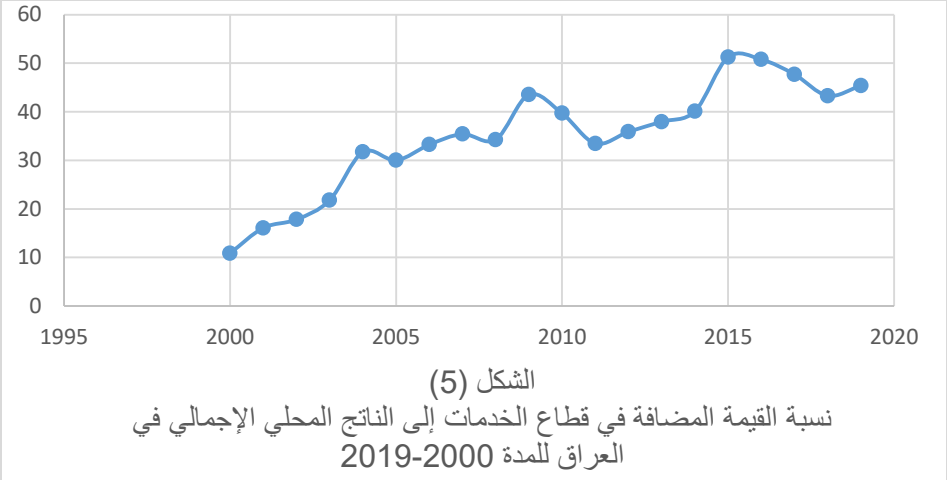

الشكل (5)
نسبة القيمة المضافة في قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2019-2000

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي WDI 2020.

يتضح من استعراض مؤشرات الاقتصاد الكلي أن تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق الذي بدأ منذ سنة 2004 كان واضحا منذ السنوات الأولى التي أعقبت سنة 2004 بالنسبة لمتغيرات النمو الاقتصادي سواء نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو نمو القيمة المضافة في قطاع الخدمات، وبعض المؤشرات تأخر ظهور تأثير الإصلاح لاقتصادي فيها بضع سنوات وهي المتعلقة بمتغيرات الاستقرار الاقتصادي التي يمثلها معدل التضخم التي بدأ تأثير السياسة النقدية فيه بعد سنة 2007، إذ ارتبط الاستقرار الاقتصادي بالاستقرار السياسي، أما مؤشر نمو القطاع الصناعي فإنه وإن كان قد شهد نمواً إلا أنه لم يكن مستقرا حتى في المدى المتوسط بل بقي متذبذبا وهذا يرجح أن يكون تأثير الإصلاح الاقتصادي فيها يتطلب مزيدا من الزمن.

الجدول (1): بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة 1991-2019

السنوات	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية للأسعار الثابتة	نسبة وعوائد الموارد الطبيعية للناتج المحلي الإجمالي	نسبة القيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل التضخم	نسبة القيمة المضافة في قطاع الخدمات إلى الناتج المحلي
2000	9364.597		0.908108	4.978962	10.85912
2001	9249.829		1.47601	16.37408	16.08466
2002	8244.987		1.521945	19.31669	17.81512
2003	5077.409		1.026588	33.61621	21.79952
2004	7589.725	65.92526	1.761389	26.96191	31.72206
2005	7542.222	66.69002	1.320527	36.95948	30.01806
2006	7815.428	64.859	1.541218	53.23096	33.2311
2007	7830.671	53.52092	1.631062	-10.0675	35.41626
2008	8333.318	55.53535	1.722444	12.66285	34.26609
2009	8440.262	38.60991	2.611152	6.873615	43.53731
2010	8748.509	42.72695	2.269907	2.877747	39.68605
2011	9107.597	50.52391	2.821903	5.801455	33.48211

2012	9997.881	49.18893	2.721776	6.089096	35.88939
2013	10349.38	44.86024	2.297635	1.879498	37.96342
2014	9991.616	44.59768	1.877064	2.235974	40.11223
2015	10122.2	34.24672	2.175208	1.39333	51.24966
2016	11191.12	30.46068	2.252869	0.556521	50.77987
2017	10719.01	36.28504	2.609176	0.184059	47.70165
2018	10346.21	45.03486	1.796217	0.367441	43.30252
2019	10565.25	39.79921	1.999527	-0.19897	45.39733

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي world development indicators WDI2020

الاستنتاجات:

1. من الصعوبة بمكان فصل الاصلاح الاقتصادي في الدول الخارجة من الصراع عن سياسات تعزيز السلام والأمن والاستقرار التي تتزامن مع سياسات الاصلاح الاقتصادية وتؤثر فيها وتتأثر بها.
2. إن الإصلاح الاقتصادي في البلدان الخارجة من الصراع منها العراق ضرورة ملحة من أجل منع عودة الصراع، الذي يزعزع أمن البلد ودول الجوار وربما يؤثر حتى على الاقتصاد العالمي ما يستدعي تدخلا دوليا لتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعزز الأمن والاستقرار والسلام في هذه البلدان.
3. كثيرا ما تكون أسباب الصراع هي عوامل اقتصادية مثل الفقر والصراع على الموارد والنمو السكاني وغيرها من العوامل التي يجب معالجتها من أجل منع تكرار الصراع.
4. تؤثر الحرب الأهلية في النمو الاقتصادي بشكل سلبي من خلال قنوات عدة أهمها: انخفاض رأس المال البشري وتدمير البنية التحتية، فضلاً عن خفض الاستثمار في رأس المال المادي نتيجة هروب رأس المال الى الخارج، وتقليل المدخرات وزيادة عدم اليقين عند الأفراد.
5. تؤثر سياسات الانعاش الاقتصادي بمختلف مجالاتها بشكل إيجابي في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان الخارجة من الصراع، ما يعزز من فرص السلام والاستقرار والتنمية لهذه البلدان.
6. ساهمت السياسات المالية والنقدية بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق بعد سنة 2008 ما أدى إلى انخفاض التضخم، وازدهار القطاع الخاص لاسيما في مجال الخدمات، وقد ساهم ذلك بشكل واضح في ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج وحصول الانتعاش الاقتصادي الذي بلغ ذروته سنة 2016.
7. إن المدى الزمني لظهور نتائج الإصلاح الاقتصادي متباين بتباين متغيرات الاقتصاد الكلي فبعضها يظهر عليه أثر الاصلاح في المدى القصير ويستمر في المدى المتوسط والبعيد، وبعضها يبدأ أثر الإصلاح بالظهور فيه في المدى المتوسط والبعض الآخر لا يظهر أثر الإصلاح فيه إلا في المدى البعيد وهذا ينسجم إلى حد ما مع فرضية البحث.

التوصيات:

1. معالجة الاختلالات في الهياكل الاقتصادية في العراق عن طريق جملة من سياسات الإصلاح الاقتصادي.
2. سن تشريعات مناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الأمن والاستقرار وسيادة القانون من أجل تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي.
3. إصلاح النظام المالي والحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد العراقي وضغط النفقات الحكومية.
4. تقديم تسهيلات من أجل زيادة معدلات التصدير، وتوفير البنى الأساسية لقطاع التصدير في العراق.
5. مكافحة الفساد من قبل سلطات الدولة وسن وتنفيذ عقوبات بحق المفسدين السابقين.
6. قيام الدولة بوضع خطة استراتيجية لإعادة الاعمار بالاستفادة من تجارب البلدان التي نجحت في إعادة الاعمار.
7. فرض رقابة شديدة على موارد الطبيعية في العراق واعادة تأهيل القطاع الصناعي والزراعي.
8. تطوير البنية التحتية في القطاع الصحي والتعليمي لا سيما التعليم الأساسي والثانوي.

المصادر:

أولا: المصادر باللغة العربية

1. الأنباري، احمد عبد الأمير، (2020)، الصراع في جنوب سودان: الأسباب و النتائج، مجلة كلية القانون العلوم القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 33.
2. اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (2015)، اتجاهات وتداعيات أثناء النزاعات، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، العدد4، الامم المتحدة، نيويورك.

ثانيا: المصادر باللغة الأجنبية

3. Abdulai, Sillah, (2015), The Effects of Post-Conflict Aid on Economic Development, A thesis of Doctor of Philosophy, University of Bath.
4. Adelaja, Adesoji, George, Justin, (2019), Effects of Conflict on Agriculture: Evidence

from the Boko Haram Insurgency, World Development.
5. African development report, (2008), Conflict resolution, Peace and reconstruction in Africa published, published for the African development bank by oxford university press.
6. Alexander, Canan Gündüz, DB Subedi March, (2009), what role for business in post-conflict economic recovery? Perspectives from Nepal, International Alert.
7. Bremponga, Kwabena Gyimah, Corley, Marva E., (2005), Civil Wars and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, Journal of African Economic, Vol., 14, No., 2.
8. Brown, Graham, Arnim Langer and Frances Stewart, (2011), A Typology of Post-Conflict Environments, CRPD Working Paper No., 1, Centre for Research on Peace and Development (CRPD), University of Leuven.
9. Collier, Paul, (2000), Economic causes of civil conflict and their implications for policy, Development Research Group, World Bank.
10. Collier, Paul, Duponchel, Marguerite, (2010), the Economic Legacy of Civil War: Firm Level Evidence from Sierra Leone, Working Paper No. 90, Centre for the Study of African Economies, Oxford University.
11. Crane, Keith, Block, William; Foote, Christopher; Gray, Simon, (2004), Economic Policy and Prospects in Iraq, Federal Reserve Bank of Boston, Boston, MA, Public Policy Discussion Papers, No. 04-1.
12. Eaton, Tim, Christine Cheng, Renad Mansour, Peter Salisbury, Jihad Yazigi, Lina Khatib, (2019), Conflict Economies in the Middle East and North Africa, Chatham House Report, The Royal Institute of International Affairs.
13. Emery, James J., Martin, Keith, (2010),The role of the private sector in fragile and conflict- affected states, world Development report.
14. England, Madeline, Boucher, Alix, (2009), Security Sector Reform: Thematic Literature Review on Best Practices and Lessons Learned, the Henry L. Stimson Center.
15. ESCAP, (2014), Macroeconomic policies in post-conflict resource rich countries, Macroeconomic Policy and Development Division, United Nations.
16. Filipov, Filip, (2006), Post-conflict Peacebuilding: Strategies and Lessons from Bosnia and Herzegovina, El Salvador and Sierra Leone Some thoughts from the rights to education and health, Social Development Division Human Rights Unit, Santiago, Chile.
17. Fisunoglu, Ali, (2019), The costs of the Syrian civil war and proposition for Syria's post-war recovery, Global relation forum young academics program policy paper series, No., 11.
18. Hacioglu, Umit, Ismail Erkan Celik, Hasan Dincer, (2012), Risky Business in Conflict Zones: Opportunities and Threats in Post Conflict Economies, American Journal of Business and Management, Vol., 1, No., 2.
19. Haughton, Jonathan, (1998), the reconstruction of war-torn economies, Harvard Institute for International Development, Technical Paper.
20. Haughton, Jonathan, (2001), the Reconstruction of War-Torn Economies, and Peace-Building Operations, Suffolk University and Beacon Hill Institute.
21. Homer-Dixon, Thomas F. & Jessica Blitt, eds, (1998), Eco violence: Links Among Environment, Population and Security. Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
22. www.eisa.org
23. Humphreys, Macartan, (2003), Economics and Violent Conflict, Harvard University.
24. Humphreys, Macartan, (2005), Natural Resources, Conflict and Conflict Resolution Uncovering the Mechanisms, Journal of Conflict Resolution, Vol., 49, No., 4.
25. Imai, Kosuke, Weinstein, Jeremy, (2000), Measuring the Economic Impact of Civil War, CID Working Paper No. 51, center for international development at Harvard University.

conflict, K4D Helpdesk Report. Brighton, UK: Institute of Development Studies.

36. Sweeney, Naoise Mac, (2008), Private sector development in post-conflict countries, Cambridge, UK.

37. Turner, Nicholas, (2008), Post-Conflict Countries and Foreign Investment, No., 8, United Nations University.

38. UNDP, (2007), The Challenges of Restoring Governance in Crisis and Post-Conflict Countries, United Nations Department of Economic and Social Affairs and United Nations Development Programme, Vienna, Austria.

39. UNDP, United Nations Development Programme. (2008), Post-conflict economic recovery: Enabling local ingenuity, crisis prevention and recovery report, New York.

40. United Nations, (2011), Developing National Sustainable Development Strategies in Post-Conflict Countries, United Nations Department of Economic and Social Affairs Division for Sustainable Development.

41. Urdal, Henrik, (2005), People Vs. Malthus: Population Pressure, Environmental Degradation, and Armed Conflict Revisited, Journal of Peace Research, Vol., 42, No., 4.

42. USAID, (2009), A guide to economic growth in post – conflict countries, Office of Economic Growth Bureau for Economic Growth, Agriculture and Trade U.S. Agency for International Development (USAID).

43. Wang, Vibeke, Astri Suhrke, Elling N. Tjønneland, (2005), Governance Interventions in Post-War Situations: Lessons Learned, CMI Reports, Chr. Michelsen Institute Postterminalen, No., 5892, Bergen, Norway.

26. International Alert, (2009), Harnessing Oil for Peace and Development in Uganda, Investing in Peace Issue No., 2.

27. Large, Daniel, (2016), Introductory Survey: Corruption and Reconstruction after War, Corruption in Post-conflict Reconstruction: Breaking the Vicious Cycle.

28. McIntosh, Katie, Buckley, Joanna, (2015), Economic Development in Fragile and Conflict-affected States, International Development Department, College of Social Sciences ,University of Birmingham.

29. Moyer, Jonathan D., David Bohl, Taylor Hanna, Brendan R. Mapes, Mickey Rafa, (2019) , Assessing the impact of war, United Nations Development Programme (UNDP), Sana'a, Republic of Yemen.

30. Mueller, Hannes, Tobias, Julia, (2016), the cost of violence: Estimating the economic impact of conflict, international growth center.

31. Nillesen, Eleonora, Bulte Erwin, (2014), Natural Resources and Violent Conflict, Development Economics Group, Wageningen University, The Annual Review of Resource Economics is online at resource.

32. Nkurunziza, Janvier D., (2008), Civil war and post-conflict reconstruction in Africa, United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Geneva, Switzerland.

33. Sowers, Jeannie L, Erika Weinthal, Neda Zawahri, (2017), Targeting Environmental Infrastructures, International Law, and Civilians in the New Middle Eastern Wars, Security Dialogue 48, No., 5.

34. Stewart, Frances, (2002), Education and debate Root causes of violent conflict in developing countries, Development Studies, Queen Elizabeth House, Oxford OX1 3LA.

35. Strachan, Anna Louise, (2017), Changes in economic activity during and after